أساليب التعليل في العربية
دراسة نحوية

بحث مستل من مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة
العدد الثالث والثلاثون الجزء الثاني ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

إعـــداد :
الدكتورة/ نجلاء محمد نور عبد الغفور عطار
الأستاذ المساعد بجامعة أم القرى
قسم اللغة والنحو والصرف

أساليب التعليل في العربية

دراسة نحوية

إعـــداد :

الدكتورة/ نجلاء محمد نور عبد الغفور عطار

الأستاذ المساعد بجامعة أم القرى

قسم اللغة والنحو والصرف

ملخص البحث

لا نجدُ لغةً تمنحُ الناطقَ بها فُسحةً في التعبير عن المعاني بأساليب شتى كالعربية. ومن المعاني التي كثيرًا ما ترد على ذهن المتكلم ويلتمس لها أسلوب التعبير : التعليل الذي قد يكون لحدثٍ ، أو لِحكمٍ أو لرأي أو غير ذلك.

وقد جاء التعبير عنه في العربية بصور مختلفة تباينت نوعًا وعملا وأحكامًا. وكان محط عناية البحث وغايته استقراء تلك الأساليب، وتتبع أراء النحاة في دلالتها على التعليل، ورصد ما يتعلق بها من الأحكام، ودرسها ومناقشتها، والترجيح فيما بينها والاختيار، والاجتهاد بالرأي فيما لم يكن للنحاة فيه مقال .

وقد اقتضى ذلك أن يأتي البحث في فصلين يسبقهما مقدمة وتمهيد، ويلحق بهما خاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات . والفصلان هما :

الأول : التعليل بالحروف .

والثاني : التعليل بغيرها .

ومن أهم النتائج التي خلص لها البحث ما يلي :

١. أن أساليب التعليل النحوية لا تخرج عن ثلاثة أنواع : الأول : التعليل بالحروف وهو أكثرها استعمالا، وأكثرها تنوعًا. والثاني : التعليل بالاسم ، ويكاد ينحصر في التعليل بالمفعول لأجله، وبـ (إذ) التعليلية عند من عدها ظرفًا، والثالث : التعليل بالجملة، ويقتصر على الجملة الاسمية كما ظهر من البحث .

٢. أن الأصحّ إطلاق القول بدلالة (كي) على التعليل حيثما حلّت وكيفما جاءت.

٣. لزوم إدراج فاء التعليل ضمن قائمة أدوات التعليل، وهو ما نبـــه إليـــه المحدثون.

٤. عدم إنكار دلالة (لعل) على التعليل أحيانًا، مع ورود قراءة ابن مسعود لقوله تعالى: ﴿ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴾ ﴿الشعراء:١٢٩﴾: " كَيْ تَخلدون ".

ومن أهم التوصيات :

١ــ أن يتبع درسي النحوي التطبيقي للتعليل في القرآن الكريم، درسٌ تحليلي مقارن بين آيات التعليل وذلك للكشف عن الفروق المعنوية، بين أساليب التعليل وسياقاتها، وأسرار الاصطفاء القرآني لأسلوب دون الآخر، في موضع دون الآخر.

٢ــ دراسة أساليب التعليل في المدونات التراثية والحديثة، للمقارنة بين استعمال القدماء والمحدثين لها، والكشف عن الفروق بينهم في نوع الأساليب المستعملة، وكثرتها وقلتها، وأسباب ذلك مع ملاحظة أثر الظروف الثقافية والاجتماعية في ذلك

والحمد لله رب العالمين ..

***

المقـــدمة

حمدًا لله وشكرًا على ما تفضَّلَ به وأنْعَم، وصلاةً وسلامًا على نبيه الخـــاتم الأكرم، وعلى آله وصحبه. أما بعد:

فلا أحد ينكر ثراء لغتنا العربيّة، فالمعنى الواحد يُؤدَّى بألفاظٍ كثيرة، واللفظ الواحد قد يؤدي معاني متعددة أو معنيين مختلفين. ومن صور التعبير عن المعنى الواحد بألفاظ متعددة ما نلاحظه من تعدد الحروف الدالة على معنى واحد، كما هو الحال في معنى النفي، والاستفهام، والتعليل الذي يعنينا، فمـــن يُقلِّـــب صفحات (المغني) لابن هشام وغيره من كتب الحروف فإنه سيجد مِصْداق ذلك.

والحق أن هذا هو أول ما لفت انتباهي إلى موضوع البحث، أمَّا مـــا كـــان باعثًا إلى التفكير فيه بإلحاح ما لاحظتُ من تنوعِ أساليب التعليـــل في العربيـــة، واختلافها في النوع والعمل، وتنوع أحكامها، وتباين آراء النحاة حول دلالتـــها على التعليل. فلم تكن دلالتها على التعليل – كما لاحظـــت –موضـــع اتفـــاق بينهم، فغالبًا ما كان صَخَبُ الجدل يتعالى بين الأسطر في كتبهم . كـــلُّ ذلـــك حقيقة كان مدعاةً لعقد العزم على درس الموضوع، ومما زاد العزم قوةً عدم سبق باحثٍ إلى درسه، فلم أجد حينها إلا بحـــثين : أحـــدهما بعنـــوان: (التعليـــل في الاستعمال اللغوي)(١).، والثاني: (أصول التعليل عند الخليل)(٢)، وكلاهما – كما ترى–لم يُعْنَ بدرس أساليب التعليل.

---

(١) لأحمد خضير عباس– مجلة الدراسات اللغوية– مج٤/ العدد الثاني، عام ١٤٢٣هـ.

(٢) لرشيد حليم – مجلة الدراسات اللغوية– مج٤/العدد الثاني، عام ١٤٢٣هـ

ولكن ما كاد القلم تنسال كلماته، وتتسارع على الصفحات ومضات أفكاره وملاحظاته، فجاوز المنتصف بل وتعدى صفحاته حتى فوجئتُ بما أقضَّ المضجع، وكاد يحملني على إلقاء البحث جانبًا، ما علمتُ من درس باحثٍ لهُ من قبل وهو الدكتور/ محمد مصباح نصر، وعنوان بحثه: (أدوات التعليل في النحو العربي جمعًا ودراسة) (١)، ولكن هداني التفكير إلى استشارة أستاذين فاضلين، الأستاذ الدكتور/ رياض الخوام، والدكتور/ حسن القرني (رئيس قسم اللغة والنحو والصرف سابقًا) فأشارا عليّ – جزاهما الله خيرًا–بإتمام البحث؛ إيمانًا منهما بأنَّ لكل باحثٍ طريقته، ولكل بحث نتائجه .

والحقيقة أني وجدتُ صدق مقالهما، بعد حصولي المتأخر على البحث واطلاعي عليه، فمع تشابه العناوين في البحثين، إلا أني وجدتُ طريقة عرض الموضوع، ودرس قضاياه، ومناقشتها يختلفُ اختلافًا بيِّنًا، كما وجدت خلافًا جوهريًا بيننا في بعض الأمور، ومنها دلالة مصطلح التعليل والسببية، فهما مترادفان عنده، مختلفان عندي، ومنها إضافته فاء السببية ضمن أدوات التعليل ولا موضع لها عندي في البحث، ومنها زيادتي (فاء التعليل)–وهي غير فاء السبب– ولا ذِكرَ لها عنده .

والمنتظر من البحث تحقيق أهدافٍ ثلاث: أولها: حصر أساليب التعليل في العربيّة من خلال النظر في كتب النحو، وتتبع شواهد ذلك في القرآن الكريم والحديث وكلام العرب، وثانيها: تتبع آراء النحاة في دلالتها على التعليل، مع الحرص على التأصيل والدرس الجاد، وثالثها: عرض ما يتعلّق بها من

---

(١) نُشر في حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، ببني سويف – العدد الثاني–٢٠٠٩م

الأحكام في الجملة على طاولة البحث والمناقشة، مع الترجيح والاختيار بل والاجتهاد فيما لم يكن للنحاة فيه مقال.

هذا وقد جاء البحث في فصلين، يسبقهما مقدمة، وتمهيد، ويلحق بهما خاتمة تضمَّنت أهم النتائج والتوصيات، والفصلان هما: الفصل الأول: التعليل بالحروف ، والثاني: التعليل بغيرها، ويضمُّ الأخير مبحثين:

الأول منهما: التعليل بالاسم، والثاني: التعليل بالجملة.

والله أسأل التوفيق والسداد وغفران الزلات والهفوات ..

***

التمهيد

التعليل في اللغة: مصدر الفعل (علّلَ)، وعلّلَ الشيء، أي: بيّنَ علّته(١)، ويقول الفيروز أبادي: " وقد اعتلّ وهذه علّتُهُ: سببه"(٢)، ويقول ابن منظور: " وهذا علة لهذا، أي: سبب(٣) .

أما في الاصطلاح فقد تجاذب هذا المصطلح علوم شتى، فنحن نجده متداولا في كتب الفقه والفلسفة، والنحو والبلاغة. والذي يعنينا هنا إنما هو تعريفه في اصطلاح النحاة، فما تعريفهم ؟

لم يُعنَ متقدمو النحاة ومتأخروهم –فيما نظرتُ من الكتب– بتعريف التعليل، ومن عُنِيَ بذلك إنما هم المحدثون، وقد قيل في تعريفه ثلاثة تعاريف: الأول: تبيان سبب الحكم الإعرابي أو البنائي، أو سبب الظاهرة النحوية(٤).

والثاني: ذكر علة الإعلال في الكلمة كعلة قلب الواو ياء في (ميزان)(٥)، والثالث: أن يكون شيء سببًا وعلةً لشيء آخر(٦).

وفي عدّ الثاني من تعاريف التعليل في اصطلاح النحاة نظر، فذكر علة الإعلال في الكلمة إنما هو شأن علم الصّرف لا علم النحو.

وأقرب التعاريف لمرادي بالتعليل في البحث إنما هو الثالث الذي يقترب

---

(١) معجم الخليل ١٥٢ ،والمعجم المفصّل ٢٦٨.

(٢) القاموس المحيط، مادة (علل) ٢٠-٢١.

(٣) اللسان، مادة (علل) ٤/٣٨٠.

(٤) ينظر معجم الخليل ١٥٢، والمعجم المفصّل ٢٦٨.

(٥) ينظر معجم الخليل ١٥٢، والمعجم المفصّل ٢٦٨.

(٦) ينظر معجم الخليل ١٥٢، والمعجم المفصّل ٢٦٨، ومعجم الشامل ٣٢٤.

من المعنى اللغوي، فمرادي بالتعليل إنما هو : بيان علة إيقاع الحدث في التركيب. فقولنا مثلا: تَصَدَّقْتُ لِيُغْفَرَ لِي ، فالغفران في المثال هو علة حدث التصدّق، ودلت على ذلك اللام، وقس على ذلك قولنا مثلا: تَصَدَّقْتُ كَيْ يُغْفرَ لي، وَحَتَى يُغْفرَ لِي.

وعليه فيخرج من تعريفي فاء السببية وما أشبهها، فهي – فيما أرى – لا تفيد التعليل، وإنما تفيد الجزاء والتسبب، فما بعدها من حدثٍ يترتَّبُ حصوله على حصول ما قبله، ومتسبِّبٌ عنه، ففي قولك مثلا: تَصَدَّقْ فيُغْفرَ لك، فإن الفاء – فيما أرى – لا تدل على أن ما بعدها علة إيقاع الحدث قبلها، وإنما دلّت على أن ما بعدها هو الجزاءُ أو النتيجة المترّتبة على إيقاعه.

ومع هذا فمن المحدثين من أدرجها ضمن أدوات التعليل، وهو الدكتور محمد مصباح(١)،فقد ساوى بين المصطلحين، وجعلهما مترادفين، وردّ ذلك إلى أمرين: أحدهما: أن من معاني العلة السبب، فالعلة والسبب في اللغة بمعنى واحد.

والثاني: استعمال أصحاب كتب الحروف كلا المصطلحين، فمنهم من ذكر السببية، ومنهم من ذكر التعليل(٢).

ويرد قول الدكتور مصباح – عندي–أمران: أحدهما: أن الاعتلال بالاتفاق في الدلالة اللغوية بين السبب والعلة لا يصلح –في رأيي–أن يكون حجة لادعاء ترادفهما، فغالبًا ما نجد تغييرًا دلاليًا يلحق بالألفاظ في الاصطلاح، قد يبعدها أحيانًا عن معناها الأصلي.

---

(١) ينظر أدوات التعليل ، ص : ٨ .

(٢) ينظر المرجع السابق، ص:٣.

والثاني: أن استعمال أصحاب كتب الحروف للمصطلحين معًا لا يكفي أن يكون دليلا على ترادفهما في كلّ حال، فنحن إن سلّمنا بترادف المصطلحين في حروف الجر الدالة على التعليل، فلا نسلم بذلك في (فاء السببية) التي لم أجد أحدًا من النحاة –فيما نظرتُ فيه من كتب النحو–يطلق عليها: فاء التعليل، وهو ما يدلّ – في ظني–على استشعارهم الفرق بين المصطلحين وإن لم يصرِّحوا .

والحق أن المساواة بين المصطلحين لم يقف عند الدكتور محمد مصباح، بل امتدَّ إلى بعض المحدثين من أصحاب معاجم المصطلحات ومنهم: إميل يعقوب(١)، وجورج عبد المسيح، وهاني تابري(٢).

وما أراه لزوم التفريق اليوم بين مصطلح السببية والتعليل، فيقصر مصطلح التعليل على بيان علة الحدث ، ومصطلح السببية على بيان نتيجته وجزائه. والله أعلم .

***

(١) ينظر المعجم المفصل ٤٣٤.

(٢) ينظر معجم الخليل ١٥٢.

الفصل الأول
التعليل بالحروف
المبحث الأول : التعليل بالحروف الجارة
أولا : التعليل بـ (اللام) :

من معاني اللام الكثيرة في العربية معنى التعليل، والملاحظ بأن اللام في دلالتها على هذا المعنى تدخل على الاسم كقولنا : قرأتُ للاستفادةِ، وجَاهَدْتُ نفسي لإرضَاءِ رَبِي، كما تدخل على المضارع المنصوب، كقولك: تَلوْتُ القرآن لِيطْمَئنَ قَلبِي، ودعوتُ رَبِي لِيُحَقق آمالي .

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن ، هل اتفق النحاة على دلالتها على التعليل عند دخولها على الفعل المضارع؟ وما نوع هذه اللام؟

لنتأمل معًا الأساليب الآتية ، ثم نحاول الإجابة :

١-تلوْتُ القرآنَ ليطْمَئنَّ قلبي . ٢-ما كنْتُ لأفعلَ ما يُغضبُ ربي .

٣-أَحْسَنْتُ إليه ليَهْجُرني . ٤-نريدُ لتَطمئنَّ قلوبُنَا .

٥-أُمِرْنَا لنفعلَ الخيرَ . ٦-حلفْتُ باللهِ لتسعدوا.

لا خلاف بين النحاة في دلالة اللام على التعليل في المثال الأول؛ فعلة تلاوة القرآن تحقيقُ اطمئنان القلب، وعدم دلالتها على ذلك في المثال الثاني؛ إذ هي – كما ردّدَ النحاة – لام الجحود لا لام التعليل، أما بقية الأمثلة فدلالة اللام فيها على التعليل موضع خلاف .

ولنبدأ بالحديث عن اللام في المثال الأول: تلوْتُ القرآن ليطْمئنَ قلبي، ومن شواهده في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ {البقرة : ٢٦٠}، وقوله

سبحانه: ﴿ وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ ﴾ {آل عمران : ١٢٦}، وقوله : ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا، لِتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا ﴾ نوح: ١٩-٢٠}.

قد مضت الإشارة إلى اتفاق كلمة النحويين على دلالة اللام على التعليل في المثال الأول، وما أشبهه من الشواهد، ولكن كلمتهم تفرّقت في نوع هذه اللام، فكان لهم رأيان: الأول : وهو رأي جمهور البصرة – أن لام التعليل حرف جر كحالها عند دخولها على الاسم، وناصب المضارع (أنْ) مضمرة جوازًا. يقول سيبويه فيه: (هذا باب الحروف التي تضمر فيها أنْ) : " وذلك اللام التي في قولك : جئتُكَ لتفعلَ ..."(١).

وقال مبينًا حكم إضمار (أنْ) بعدها: " وكذلك (أنْ) بعد اللام، إن شئت أظهرته، وإن شئت أضمرته(٢).

وحجتهم في ذلك أن اللام الجارة من عوامل الأسماء، فلا تدخل على الأفعال(٣)، وإنما شاع دخولها من بين حروف الجر على الأفعال، لما بينها وبين كي) من مقاربة في المعنى(٤).

وعلة إضمار (أنْ) وحدها دون نواصب الفعل الأخرى عندهم ؛ لأن

---

(١) الكتاب ٣/٥،٧، وينظر المقتضب ٣/٧، والأصول ٢/١٥٠، والإنصاف ٢/٥٧٥، والجنى الداني ١١٥، والارتشاف ٤/١٦٥٩، والمغني ١/٢١٠، والهمع ٤/١٤٠.

(٢) المصادر السابقة .

(٣) ينظر الكتاب ٣/٦، والمقتضب ٣/٧، والأصول ٢/١٥٠ ، والإنصاف ٢/٥٧٦.

(٤) ينظر الأصول ٢/١٥٠.

(أنْ) مع الفعل – كما قالوا – بمنزلة المصدر؛ فيحسن دخول الجار عليه(١)، فضلا عن أنها أم الباب، فكان تقديرها أولى من غيرها(٢) .

وانفرد السيرافي منهم ووافقه ابن كيسان من البغداديين بإجازة إضمار (كي) بعد اللام أيضًا متذرعين بظهورها كـ (أنْ) بعد اللام، تقول : جئتُ لكي أقرأَ ، كما تقول: جئتُ لأنْ أقرأ(٣) ، ومن شواهد إظهار (كي) بعد اللام في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ {الأحزاب : ٣٧}، وقوله : ﴿وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا ﴾ ﴿ النحل : ٧٠} ومن شواهد ظهور (أنْ) بعدها قوله سبحانه : ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ {البقرة : ١٥٠}، وقوله : ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ {الحديد : ٢٩}.

أما الرأي الثاني : وقائلوه جمهور نحاة الكوفة، أن اللام حرف نصب كـ (أنْ) تنصب المضارع بنفسها(٤)، وانفرد ثعلب منهم بتقديرها ناصبة نائبة عن (أنْ)، وهو مقتضٍ إذا ظهرت (أنْ) بعد اللام ، أن تكون (أنْ) هي الناصبة لا اللام ؛ إذ لا عمل للنائب – كما قالوا – مع وجود المنوب عنه، بخلاف جمهور الكوفة فـ (أنّ) حينئذٍ تكون عندهم مؤكدة للام(٥).

وحجة جمهور الكوفة في اعتقاد النصب باللام – ولم أجده في (معاني

---

(١) ينظر الكتاب ٦/٣، والمقتضب ٧/٣، والأصول ١٥٠/٢ ، والإنصاف ٥٧٦/٢.

(٢) ينظر الإنصاف ٥٧٦/٢.

(٣) ينظر الجنى الداني ١١٥، والمغني ٢١٠/١، والمساعد ١٠٨/٣.

(٤) ينظر الإنصاف المسألة رقم (٧) ٢/٥٧٠

(٥) ينظر شرح المفصّل لابن يعيش ٢٤٧/٣.

القرآن) للفراء، أو(مجالس ثعلب) ، قيامُ اللامِ مقام (كي) وأدائها معناهـا مما يقتضي أن تعمل عملها وهو النصب(١). ومنهم من قال في تبرير ذلك : إفادتها معنى الشرط كـ (إنْ) الشرطية إلا أن (إنْ) – كما قالوا – لما كانت أمَّ الجزاء أرادوا التفريق بينهما فجزموا بـ (إن) ونصبوا بـ (اللام)(٢).

وقد تجادل جمهور المدرستين في صحة رأي كل منهما، وتصدى كل خصم للآخر داحضًا حجته ، ومؤيدًا رأيه .

فأما جمهور نحاة الكوفة فقد حاولوا إبطال رأي نحاة البصرة باقتضاء مذهبهم إجازة إدخال حرف الجر على الفعل كاللام فيقال : " أمَرْتُك بتكرمَ ، والتقدير : بأن تكرمَ(٣).

ورُدّ بأمرين:

أحدهما : عدم تساوي حروف الجر، فاللام تمتاز–كما قالوا – بدخولها على المصادر، التي هي أغراض الفاعلين، وهي شاملة يحسن أن يسأل بها عن كل فعل فيقال : لِمَ فعلتَ ؟ فيقال : لكذا؛ لأن لكل فاعلٍ غرضًا في فعله، وباللام يُخبَر عنه ويُسأل عنه، فكأنها دخلت على (أنْ) والفعل، لأنهما مصدر للدلالة على أن ذلك هو الغرض من إيقاع الفعل المقدّم(٤)، وذلك لا يكون في الباء.

والثاني : انفراد اللام من بين حروف الجر بالدخول على الفعل؛ لما بينه وبين (كي) من المقاربة في المعنى(٥). ولم يسلم مذهب الكوفيين من هجوم ابن

---

(١) ينظر الإنصاف ، المسألة رقم (٧٩) ٢/ ٥٧٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) ينظر الإنصاف ٥٧٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤٧/٣.

(٤) ينظر الإنصاف ٥٧٨/٢، وشرح المفصّل ٢٤٧/٣.

(٥) ينظر الأصول ١٥٠/٢.

الأنباري عليه ، فردَّ قولهم بأن اللامَ ناصبةٌ بنفسها؛ لقيامها مقام (كي) بـأمرين : الأول: عدم التسليم بنصب (كي) بنفسها في كل حال، فهي كما تقدم في حديثنا عن (كي)، تارة تنصب بتقدير (أن)، وتارة بنفسها، وليس حملها على أحد الحالين أولى بل إن حملها على الحالة الأولى أولى؛ لأنها في تلك الحالة تكون حرف جرّ كاللام، وحمل حرف الجر على حرف الجر – كما قيل–أولى من حمل حرف الجر على حرف النصب، فكما أن (كي) في هذه الحالة تنصب بتقدير (أن) فكذلك اللام ينبغي أن تنصب بتقديرها(١).

والأمر الثاني : أن دلالة اللام على معنى (كي) متحقق سواء كانت (كي) جارة أم ناصبة، إذ لا فرق بين الاثنين في المعنى ، وكونها في معنى (كي) الناصبة–كما يقول ابن الأنباري – لا يخرجها عن كونها حرف جر.

وقول ابن الأنباري هذا موضع نظر عندي، إذ لا خلاف بين جمهور النحاة على دلالة (كي) الناصبة على معنى المصدرية، كـ (أنْ)، ودلالة الجارة وحدها على معنى التعليل، ومقتضى هذا أن فرقًا بين الاثنين في المعنى، وليس كما قال .

وزاد الرضي إلى ما ذكره ابن الأنباري في رده أن الأصل عدم خروج الشيء عن أصله، واعتقاد بقائه على أصله أولى ما لم يضطر إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل(٢) .

ومعنى هذا أن الأصل بقاء اللام جارة على أصلها، وعدم اعتقاد خروجها عن ذلك إلا في الضرورة .

---

(١) ينظر الإنصاف المسألة رقم (٧٩) ٥٧٧/٢.

(٢) شرح الكافية ٥٣/٤ .

أما تبرير بعض الكوفة النصب باللام بإفادتها معنى الشرط، فهو مردود بإفادتها الواضحة، معنى التعليل لا الشرط، واقتضاءُ ادعائهم إن سُلم بصحته الجزمُ كـ(إنْ)؛ لأجل المشابهة التي بينهما لا النصب(١).

والحق أن هذا التبرير غريب ، بل والأغرب منه ما نقله ابن يعيش من قولهم أنها " لام تفيد الشرط وتستعمل على معنى (كي)(٢) ؛ فلا أعلم كيف يمكن التوفيق بين إفادتها معنى انشرط ودلالتها على التعليل في الوقت نفسه؟!!

والرأي المختار عند جمهور المتأخرين(٣)، رأي مدرسة البصرة، وهو الأصح عندي الذي يقويه القياس، ويسنده السماع، فأما القياس فلما قالوه من اختصاص اللام بالدخول على الأسماء، وما يقتضيه ذلك من امتناع عمله في الفعل ، وأما السماع فلما ثبت من شواهد وقوع (أنْ) بعدها في فصيح الكلام، " وظهور الشيء في بعض الأوقات دليل – كما قيل – على أن هذا الموضع محل له(٤)، ولا أفصح من كتاب الله الذي جاءت فيه (أنْ) مظهرة بعد اللام، ولم تقع بعدها (لا) في شاهد واحد وهو قوله تعالى : ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ {الزمر : ١٢}، كما جاءت (أنْ) مظهرة، وبعدها (لا) في شاهدين وهما قوله تعالى : ﴿وَحَيْثُ مَا

---

(١) ينظر الإنصاف ٥٧٨/٢.

(٢) ينظر شرح المفصل ٢٤٧/٢، وشرح الشافية ١٥٣٨/٣-١٥٣٩، وشرح الكافية ٥٣/٤، وشرح الالفية لابن الناظم ٦٧١، وشرح ألفية ابن معط ٣٤٦/١، وأوضح المسالك ١٧٣/٤، والهمع ١٤٠/٤.

(٣) ينظر شرح المفصل ٢٤٧/٢، وشرح الشافية ١٥٣٨/٣-١٥٣٩، وشرح الكافية ٥٣/٤، وشرح الالفية لابن الناظم ٦٧١، وشرح ألفية ابن معط ٣٤٦/١، وأوضح المسالك ١٧٣/٤، والهمع ١٤٠/٤.

(٤) عدة السالك ١٣/٣-١٤.

كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾ {البقرة : ١٥٠}وقوله : ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ ﴾ {الحديد : ٢٩}. وليس لقائل أن يعترض عليّ بورود السماع بإظهار (كي) بعد اللام أيضًا كـ (أنْ) كما هو الحال في قوله تعالى : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾ {الحديد : ٢٣}، وقوله عز وجل : ﴿ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا ﴾ {الحج : ٥}.

وذلك لما تقدم ذكره من تعليل البصريين لإضمار (أنْ) دون غيرها من جهة، ولارتضائي – فيما تقدم – مذهب الخليل في (كي) بأنها جارة وهو ما يقتضي تقدير (كي) مؤكدة للام عند ظهورها، ولا سبيل في ظني لادعاء التأكيد بها مع إضمارها.

هذا فيما يتعلق بالمثال الأول، أما الثاني فقد مضت الإشارة إلى خروجه مما نحن فيه، فإذا انتقلنا إلى الثالث وهو: أحسنتُ إليه ليهجُرَني ، ومثله : علمتُه ليشتُمني ، وقوله تعالى : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ {القصص : ٨}، فإننا نجد اختلافًا في الرأي تنقل أصداؤه كتب النحو في دلالة اللام ، أما نوعها فالقول فيه ما قيل في المثال الأول.

ولهم في دلالتها قولان : أحدهما : إنها للتعليل المجازي، والثاني : للعاقبة، أو الصيرورة أو المآل .

والأول قال به الزمخشري، والثاني نُسب لجمهور الكوفة، والأخفش(١)،

---

(١) ينظر الارتشاف ٤/١٦٦٠ .

وأنكره البصريون(١) . ونقل عكس ذلك ابن خالويه في حديثه عن قوله تعالى: ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ {القصص : ٨}، حيث قال : " فهي لام (كي) عند الكوفيين، ولام الصيرورة عند البصريين"(٢)، وهو نقل غير دقيق – في ظني – فقد انفرد به ابن خالويه، ولم ينقله سواه.

أما الزمخشري فقد صرّح به في تفسيره آية القصص المتقدمة فقال : " لِيَكُونَ" هي لام (كي) التي معناها التعليل، كقولك: جئتُك لتكرمني سواءً بسواء، ولكن معنى التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوًا وحزنًا، ولكن المحبة والتبني، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم، وثمرته شُبه بالداعي الذي يفعل الفعل لأجله ... وتحريره أن هذه اللام حكمها حكم الأسد، حيث استعيرت لما يشبه التعليل، كما يُستعار الأسد لمن يشبه الأسد(٣)".

ومما يرسم في الأذهان علامة استفهام وتعجب تسوية أبي حيان في (البحر المحيط) بين معنى التعليل المجازي، ومعنى العاقبة فهما عنده معنى واحد يقول : " اللام في (ليكونَ) للتعليل المجازي... ويعبر عن هذه اللام بلام العاقبة، وبلام الصيرورة(٤).

بينما نجد السمين الحلبي يفرق بينهما، فهما عنده معنيان مختلفان، يقول : " في اللام الوجهان المشهوران: العليّة المجازية، بمعنى أن ذلك لما كان نتيجة

---

(١) ينظر المغني ٢١٤/١

(٢) البرهان ٤/ ٣٤٧

(٣) الكشاف ١٥٨/٣

(٤) البحر ١٠١/٧ .

فعلهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لأجله أو الصيرورة(١) " .

وهو ما أراه، فلام العاقبة – عند من قال بها –فيما يبدو –تدل على معنى حقيقي لا مجازي ، فهي من أول الأمر يؤتى بها للدلالة على النتيجة المترتبة على الفعل قبلها، حقيقة وليس علته، وقد أشار إلى دلالتها هذه الزركشي في أثناء تفريقه بين لام العاقبة هذه، ولام التعليل حيث قال: " لام التعليل تدخل على ما هو غرض لفاعل الفعل، ويكون مرتبًا على الفعل، وليس في لام الصيرورة إلا الترتّب فقط"(٢)، فعندما نقول مثلا : أحسنْتُ إليه ليَشْتُمني، فمعناه عند من قال به: أحسنتَ إليه فكانت عاقبة أمري، ونتيجة فعلي الشَّتم والإهانة، فالشّتم ما ترتّب على الإحسان وليس عليه.

أما لام التعليل المجازي فهي تدُلُّ على معنى مجازي، وهو العلة المجازية للفعل قبلها، شبهت بالحقيقة لما بينهما من علاقة، وهي أنهما ثمرة الفعل قبلها، فعندما نقول: أحسنتُ إليه ليَشْتُمَني، فمعناه: أحسنتُ إليه لتحقيق الإكرام، ولكن عوضًا عنه كان الشتم، وهي العلة غير المتوقعة المجازية، فشبهت بالحقيقة لاتفاقهما في أنهما ثمرة الإحسان. والله أعلم .

هذا أما من نُسب إليهم القول بأنها للعاقبة فهم نحاة الكوفة والأخفش(٣)، فقد نقل عنهم تفسير آية القصص: ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ { القصص:٨ }، " فكان عاقبة أمرهم أن كانت لهم عدوًا

---

(١) الدرّ المصون ١٥٦/٨

(٢) البرهان ٣٤٦/٤ .

(٣) ينظر الإرتشاف ١٦٦٠/٤، والمغني ٢١٤/١.

وحزنا"(١)، فاللام في الآية -كما ترى -تدل على معنى حقيقي عندهم، وهو الدلالة على عاقبة الفعل قبله أي مآله.

ولم أقف على مذهب نحاة الكوفة في كتاب (معاني القرآن) للفراء، أو في (مجالس ثعلب)، كما لم أجد ما عُزي للأخفش في كتابه(معاني القرآن).

وممن اقتفى أثر الكوفيين والأخفش فقال برأيهم الزجاج والعكبري. يقول الزجاج في تفسير آية القصص: " أي ليصير الأمر إلى ذلك لأنهم طلبوه وأخذوه"(٢)فاللام عنده -فيما يظهر من كلامه - هي لام العاقبة أو لام الصيرورة، كما أطلق عليها بعضهم، ومثله العكبري، إلا أنه صرّح باسمها، فقال في الآية الكريمة:" اللام للصيرورة، لا لام الغرض"(٣) .

وممن تبع الزمخشري الإمام البيضاوي(٤)، والزركشي(٥)، والظاهر أنه رأي النحاس أيضًا. يقول في حديثه عن آية القصص المتقدمة:" نصب (ليكونَ) بلام كي .. وهذا كثير في كلام العرب، يقال: جمعَ فلانٌ المالَ ليهلكَه، وجمَعَه لحتفِه، وجمَعَه ليعاقبَ عليه، لما كان جمعه إياه قد أداه إلى ذلك كان بمنزلة من جمعه له(٦).

وأنكر أن تكون اللام لغير التعليل حيث قال:" وربما أشكل هذا على من يجهل اللغة، ويكون ضعيفًا في العربية فقال : ليست بلام كي، ولقبها بما لا

---

(١) ينظر رصف المباني ٣٠١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١٣٣/٤ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١٠١٦/٢.

(٤) ينظر تفسير البيضاوي ١٧٢/٤ .

(٥) ينظر البرهان ٣٤٧/٤ .

(٦) إعراب القرآن ٢٢٨/٣-٢٢٩ .

يعرف الحذّاق من النحويين أصله(١) "، ولا أظنه يقصد بما قال إلا نحاة الكوفة، فهم من نقل عنهم إطلاق لقب لام العاقبة على اللام في الآية الكريمة وما أشبهها.

وأرجح الرأيين -عندي - رأى الزمخشري، وذلك لأمرين: أحدهما: أن بقاء الشيء على أصله ، أولى من الخروج عليه، والثاني: أن في إبقاء اللام على دلالتها الأصلية، في آية القصص وما أشبهها، من البلاغة ما لا نجده في حملها على معنى آخر، فالمنتظر في لام التعليل، أن يكون ما بعدها علة حقيقية لما قبلها كما هو الحال في قولنا: تصدّقتُ ليغفرَ لي، ودعوتُ لأدخلَ الجنةَ، فإذا لم يكن ما بعدها كذلك كما هو الحال في قولنا: مدحتُه ليذمَّني، وآية القصص، فإنه يكون أدعى لإثارة الدهشة، والتعجب وتوالد أسئلة متلاحقة، فالمنتظر في الآية الكريمة مثلا أن يكون التقاط موسى عليه السلام ليكون ابنًا لفرعون، ومصدرًا لسعادتهم، ولكن المفاجأة أنه كان عدوًا، ومصدرًا للأذى والشقاء لهم، وهذا بلا ريب يثير في طياته علامات الاستفهام والتعجب وخيبة الأمل.

هذا ومما جاء من شواهد الذكر الحكيم محتملا أن تكون اللام فيه للتعليل المجازي، أو العاقبة عند من قال بها، فضلا عن آية القصص، قوله تعالى : ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلُّوا عَن سَبِيلِهِ﴾ {إبراهيم: ٣٠}، وقوله تعالى: ﴿وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا لِّيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ﴾ {الأحزاب: ٧٢-٧٣}،وقوله: {إِنَّمَا يَدْعُو حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ}{فاطر: ٦} وقوله : {وَكَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ وَلِيَقُولُوا دَرَسْتَ﴾ ﴿الأنعام:١٠٥} .

---

(١) إعراب القرآن ٣/٢٢٨-٢٢٩ .

وقد تجيئ اللام محتملة أن تكون للعاقبة، عند من قال بهـا، أو للتعليـل الحقيقي، ومن شواهدها قوله عزّ وجل : ﴿ وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوا أَهَٰؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّن بَيْنِنَا ﴾ ﴿ الأنعام : ٥٣}، وقوله : ﴿ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا، لِّيَسْأَلَ الصَّادِقِينَ عَن صِدْقِهِمْ ﴾ ﴿ الأحزاب : ٧-٨}، وقوله سبحانه: ﴿ وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ، لِتَسْتَوُوا عَلَىٰ ظُهُورِهِ ﴾ {الزخرف : ١٢-١٣}.

هذا عن المثال الثالث ، أما إن نظرنا إلى المثالين الرابع : أريدُ ليطمئنّ قلبي ، والخامس : أمرْتُهُ ليَتدبَّرَ آياتِ الله، ومثلـهما قولـه تعـالى: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ {النساء : ٢٦}،وقوله تعالى: {وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ {الأنعام : ٧١}، فإننا بداية نلاحظ شيئين، الأول : سَبْقُ فعل الإرادة اللام في المثال الأول والآية الأولى، وسبق الأمر في المثال الثاني والآية الثانية.

والشيء الثاني : دلالة اللام على التعليل ، مع عدم التلاؤم بين العلة والفعل السابق في الظاهر؛ إذ لا يصح أن يقال: إن علة الإرادة في المثال الأول تحقيق اطمئنان القلب، وعلة الأمر في الثاني: تحقيق التدبر لآيات الله .

وقد كان هذا -فيما يبدو-مدعاة اختصام النحـاة في نـوع الـلام ودلالتها، إن تقدمها فعل الإرادة او الأمر، ونتج عن ذلك آراء:

الأول : أنها للتعليل ، والفعل قبلها مؤول بالمصدر ، وهو مبتدأ واللام ومـا بعدها خبره، والتقدير في الآية الأولى إرادة الله للتبيين ، وفي الآية الثانية : أمر الله للاستسلام، وقس عليهما في المثالين.

وبهذا قال الخليل وسيبويه، يقول سيبويه – رحمه الله -: " وسألته عن معنى قوله: أريدُ لأن أفعل ، فقال : إنما يريد أن يقول : إرادتي لهذا ، كما قال عزّ

وجل: ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ {الزمر: ١٢}، إنما هو أمرتُ لهذا "(١).

وفيه ضعف لتأويل الفعل بمصدر من غير حرف مصدري، كما هو الحال في قول العرب : " تسمعُ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه "(٢).

والثاني: أن اللام للتعليل أيضًا، ومفعول الأمر والإرادة محذوف، والتقدير في الآية الأولى: يريدُ الله تحريم ما حرم ، وتحليلُ ما حلل ، وتشريعُ ما تقدم لأجل التبيين لكم (٣)، وفي الآية الثانية: أُمرنا بالإخلاص لكي ننقاد ونستسلم لرب العالمين(٤)، ونُسب هذا المذهب لجمهور البصريين .

والثالث: أنها مصدرية ناصبة للفعل بعدها بنفسها، وهي وما بعدها مفعول الأمر والإرادة، وهو مذهب جمهور الكوفة، يقول الفراء: " العرب تجعل اللام التي على معنى (كي) في موضع (أنْ) في (أردتُ) أو (أمرتُ)، فتقول: أردْتُ أن تذهبَ، وأردْتُ لتذهبَ (٥)، وهو مردودٌ بأمرين، أحدهما: أن لام التعليل حرف جر مختص بالأسماء، فلا يجوز نصب الفعل به(٦)، والثاني : اقتضاء ادعاء مصدريتها أن تكون بمعنى (أنْ)، وبالتالي صحة دخول اللام عليها كما تدخل على (كي) في نحو قولنا: جئتُك لكي تكرمَني(٧)، وهو لا يصح هنا .

---

(١) الكتاب ١٦١/٣ .

(٢) ينظر الدر المصون ٦٥٩/٣ .

(٣) ينظر التبيان ٣٥٠/١، والبحر المحيط /٢٣٤، والدر المصون ٦٥٩/٣ .

(٤) ينظر البحر المحيط ١٦٣/٤، والدر المصون ٦٨٦/٤، وروح المعاني مج (٤) جـ١٨٩/٧ .

(٥) ينظر البحر المحيط ٢٣٤/٣-٢٣٥، والدر ٦٦٠/٣.

(٦) الدر المصون ٦٦٠/٣ .

(٧) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٤٢/٢ .

والرابع: أنها زائدة، و(أنْ) مضمرة بعدها والتقدير في الآية الأولى : يريدُ الله أن يبينَ لكم ما خفيَ من مصالحِكم وأفاضلِ أعمالكم، وأن يهديكم مناهج من كان قبلكم.."(١)، وفي الثانية: أمرنا أنْ نسلمَ(٢).

ويضعفه إضمار (أنْ) بعد هذه اللام ، و(أنْ) لا تضمر عند جمهور البصريين- كما هو معلوم – إلا بعد لام التعليل ، ولام الجحود(٣).

وزاد بعضهم في آية النساء احتمالا آخر للام، وهي أن تكون لام العاقبة(٤)، وحذف مفعول التبيين للعلم به، وفي آية الأنعام أن تكون اللام بمعنى الباء، والتقدير بأن تسلم(٥).

ولا يبعد ما قيل في آية النساء عند من يثبت لام العاقبة، إن قُدِّر المفعولان المحذوفان في الآية مفعول (يريد) ومفعول (يبين) على النحو التالي مثلا : يريدُ الله تحريمَ ما حرم، وتحليل ما حلل، فكان عاقبة ذلك أن يبين أمور دينكم لكم(٦)، أما ما قيل في آية الأنعام فمردود، وذلك لعدم إثبات النحاة وقوع اللام بمعنى الباء في كلام العرب.

أما أرجح ما قيل في نوع اللام بعد فعل الإرادة، والأمر، فهو الرأي الثاني، وهو تقدير اللام تعليلية، وحذف مفعول الإرادة والأمر لظهوره وعدم تكلف التأويل عليه، فضلا عما في حذف المفعول من استثارة للأذهان وحفز

---

(١) ينظر الكشاف ١/٢٦٣- ٢٦٤.

(٢) ينظر الدر المصون ٤/٦٨٦ .

(٣) ينظر البحر ٣/٢٣٥، والدر المصون ٣/٦٦٠ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق ٤/٦٨٦ .

(٦) المصدر نفسه ٣/٦٥٩-٦٦٠ .

إلى تصور تقديره. والله أعلم .

ومما جاء في القرآن الكريم من شواهده -وعددها مع ما تقدم أحد عشر شاهدًا(١)-: قوله تعالى : ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ ﴾ {المائدة: ٦}، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِؤُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ {القصص : ٨}، وقوله تعالى : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ {الزمر: ١٢}، وقوله : ﴿ أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا ﴾ {التوبة : ٣١}.

أما آخر الأمثلة موضع الدرس وهو : " حلفْتُ بالله ليسعدوا "، حيث سبق فصل القسم اللام ومثله قوله تعالى: ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾ {التوبة : ٦٢}، فمذهب الجمهور أن اللام للتعليل(٢)، يقول الزمخشري في تفسير الآية الكريمة:" الخطاب للمسلمين وكان المنافقون يتكلمون بالمطاعن،أو يتخلفون عن الجهاد، ثم يأتونهم فيعتذرون إليهم، ويؤكدون معاذيرهم بالحلف ليعذروهم ويرضوا عنهم(٣) ".

وذهب الأخفش إلى أنها للقسم لا للتعليل، يقول الأخفش في آية التوبة المتقدمة-: ولا أعلمه إلا على قوله: ﴿ لِيُرْضُونَكُمْ ﴾ كما قال الشاعر : (من بحر الطويل)

إذا قُلْتُ قَدني قَالَ بالله حِلْفَةً ... لِتُغْنِيَ عَنِّي ذا أَنائكَ أَجْمَعا

أي: لِتُغْنِيَنَّ عنِّي، وهو نحو: ﴿ وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ ﴾ {الأنعام: ١١٣}أي: ولتُصْغِيَنَّ(٤)"، وهو أولى عند الفارسي من أن يكون التعلق

---

(١) ينظر بقية الشواهد في دراسات لأسلوب القرآن مج (٢) ق١،جـ٢،ص:٤٨-٤٨٩ .

(٢) ينظر البحر المحيط ٦٥/٥،والمغني ٢١١/١.

(٣) الكشاف ١٦٠/٢ .

(٤) معاني القرآن ٥٥٧/٢-٥٥٨ .

بـــ(يحلفون) والمقسم عليه محذوف(١).

وخطأه أبو حيان في موضع(٢)، ووصفه بالضعف في موضع آخر(٣) في (البحر المحيط)،وأرجع ذلك إلى عدم السماع(٤).

ولم يقبله جمهور النحاة وذلك – كما قالوا – ؛ لأن القسم يجاب بالجملة لا بالجار والمجرور(٥)، وهو الصحيح عندي .

وتوجيه الآية الكريمة والشاهد الشعري عند الجمهور، تقدير جواب القسم محذوفًا، والتقدير في الآية: لَيَكُونَنَّ كذا لِيُرْضُوكُمْ، وفي البيت: لَتَشْرَبَنَّ لِتُغْنِيَ عَنِّي(٦) ، وقيل بأنّ رواية البيت إنما هي: (لَتَغْنِنَّ) بفتح اللام ونون التوكيد(٧)، على لغة فزارة(٨)، وقيل: على لغة طيء في حذف آخر الفعل، وإبقاء الكسرة دليلا عليها(٩)، وعلى هذه الرواية فاللام لام القسم لا للتعليل.

ومثل آية التوبة ، وآية الأنعام في تقدير اللام للتعليل على مذهب الجمهور، وللقسم على مذهب الأخفش قوله تعالى : ﴿ سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِتُعْرِضُوا عَنْهُمْ ﴾ {التوبة : ٩٥}،وقوله : ﴿يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا

---

(١) ينظر المسائل العسكرية ١٣٢-١٣٣، والمغني ٢١١/١.

(٢) البحر المحيط ٦٤/٥ .

(٣) المصدر نفسه ٤٥٥/٦.

(٤) المصدر نفسه ٩٠/٨ .

(٥) ينظر مغني اللبيب ٢١١/١.

(٦) ينظر المغني ٢١١/١، وشرح أبيات المغني ٢٧٧/٤-٢٧٨ .

(٧) ينظر مجالس ثعلب ٥٣٩/٢، والمغني ٢١١/١.

(٨) ينظر مغني اللبيب ٢١١/١.

(٩) ينظر المغني ٢١١/١، وشرح أبيات المغني ٢٧٧/٤-٢٧٨ .

عَنْهُمْ﴾ {التوبة : ٩٦}.

ويبقى أن نتساءل عن حكم حذف لام التعليل قبل (أنْ) المصدرية والفعل، أيصحُّ أم يمتنع؟

ردّدتْ كتب النحو المتأخرة في (باب التعدي واللزوم) إجازة النحويين حذف الجار قبل بعض الحروف منها(أنْ) المصدرية إذا أمن اللبس(١)، ومقتضى ذلك قولهم بصحة حذف لام التعليل قبل (أنْ) إذا توافرت شروط ذلك، كما هو الحال في قولنا: صَبَرْتُ لأنْ أَنَالَ الثّوابَ، بحذف اللام؛ لأمن اللبس.

ولم يُشر سيبويه – رحمه الله–إلى هذا القيد، ولكن يُستشفّ من خلال أمثلته. يقول : " واعلم أن اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من (أَنْ)، كما حذفت من (أَنَّ) جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت: فَعَلْتُ ذَاكَ حَذَرَ الشرِّ، أي: لِحذر الشر.... ومثل ذلك قولك: إنما انقطع إليك أن تكرمَه، أي: لأن تكرمه، ومثل ذلك قولك: لا تفعل كذا وكذا أن يصيبك أمرٌ تكرهُه، كأنه قال: لأنْ يُصيبكَ أو من أجل أن يصيبك"(٢).

ومع صريح نصّ سيبويه المتقدم على صحة حذف اللام قبل (أنْ) نجد من المتأخرين –في حديثهم عن معاني (أَنْ) ومنها (لئلا) عند بعضهم(٣)، نحو: أَطَعْتُ وَالديّ أنْ يغضبَ ربي–من ينسبون إلى نحاة البصرة منع تقديرهم اللام قبل

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٢/١٥٠، وشرح ألفية ابن الناظم ٢٤٦، وشرح ابن عقيل ٤٨٩/١ .

(٢) الكتاب ١٥٤/٣.

(٣) ينظر الجنى الداني ٢٢٤–٢٢٥، والمغني ٣٦/١، والبرهان ٢٢٨/٤.

(أنْ)، ونصبهم المصدر المؤول مفعولا لأجله على تقدير مضاف محذوف(١)، والتقدير في المثال: خشيةَ أنْ يغضبَ أو مخافةَ. في حين نجدهم ينقلون عن نحاة الكوفة إجازة تقدير اللام(٢).

وما يظهر لي أن تفريق البصريين -إن صحّ النقل عنهم- بين نحو قولنا: أَطَعْتُ وَالديّ أنْ أَدْخُلَ الجَنَّةَ، ونحو قولنا: أَطَعْتُ وَالِدَيّ أَنْ يَغْضَبَ رَبِّي- يرجع إلى المعنى والصناعة النحوية، فما يلاحظ اختلاف معنى ما بعد (أَنْ) إثباتًا ونفيًا، فمعنى الفعل بعد (أنْ) في المثال الأول الإثبات، فهو على تقدير: لأن أَدْخُلَ، ومعناه في الثاني النفي: لئلا يغضب.

كما أن في المثال الأول تقدير حرف محذوف وهو اللام، وفي المثال الثاني: تقدير حرفين اللام و(لا).

والمقدّر - كما ذكر ابن هشام- يَنبغي تقليله ما أمكن(٣)، وهذا ما يتأتى على تقدير مضاف في الثاني كما فعل البصريون، لا تقدير اللام المحوج إلى تقدير (لا)محذوفة أيضًا.

هذا في ظني سرّ تفريق نحاة البصرة في حكم حذف اللام بين ما كان الكلام فيه بعد (أنْ) مثبتًا، وبين ما كان فيه منفيًا، والله أعلم.

ومما جاء من شواهد حذف اللام قبل (أنْ) والكلام بعدها مثبت، قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا﴾ {المائدة : ٢}، وقوله: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ {غافر : ٢٨}،

---

(١) المغني ٦١٥/٢ .

(٢) ينظر الجنى الداني ٢٢٤-٢٢٥، والمغني ٣٦/١، والبرهان ٢٢٨/٤.

(٣) المغني ٦١٥/٢.

وقوله: ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا ﴾ {العنكبوت : ٢}.

ومن شواهد حذفها عند الكوفيين والكلام منفي معنى قوله تعالى: ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا ﴾ {النساء : ١٧٦}، وقوله : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ أَن تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ {المائدة : ١٩}، وقوله: ﴿ وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ ﴾ {الأنبياء : ٣١}، وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا ﴾ {فاطر : ٤١}.

ثانياً : التعليل بـ (كي) في بعض أحوالها :

ثار جدلٌ كبيرٌ بين النحاة حول دلالة (كي) وعملها، مع أن ظاهر أمثلتها وشواهدها يدل من أول وهلة على دلالتها على معنى واحد وهو التعليل ، فنحنُ إن نظرنا إلى قولنا مثلاً: صلِّ كي تطمئنَّ نفسُك، أو تصدّقْ كي تشفى، فإنّنا لنْ نختلف في تأويل (كي) بمعنى اللام، إذ ما بعدها في المثالين –كما هو ظاهر علة لما قبلها، فإدراك طمأنينة النفس علة الصلاة، ورغبة الشفاء علة التصدُّق.

وهذا المعنى الظاهر لـ (كي) هو ما تؤكّده معاجم اللغة، كالصحاح للجوهري، ولسان العرب لابن منظور. يقول الجوهري: " وأما (كي) مخففة فجوابٌ لقولك، لِمَ فَعَلْتَ كَذَا؟، فتقول : كي يكونَ كذا(١) " ويقول ابن منظور: " كي حرف من حروف المعاني، ومعناه العلة لوقوع الشيء"(٢).

فقولهما صريح في دلالة (كي) على التعليل، ولكن للنحاة رأي آخر، فما هو ؟

---

(١) الصحاح ، مادة (كوي) ،٢٤٧٨/٦.

(٢) اللسان، مادة "كي" ٣٩٧١/٥.

الناظر في كتب النحو يلحظُ اختلاف النحويين ونزاعهم في دلالة (كي) وعملها النحوي، وكان ثمرة ذلك النزاع ثلاثة آراء: أولها: ينصرُ رأي اللغـــويين، ويقف بجانبهم، وهو ينصّ على أن (كي) حرف جرّ يدل على معـــنى التعليـــل، والمضارع بعدها ينتصب بـــ (أنْ) مضمرة، تقول : حفظتُ اللهَ كي يحفظَني، فـــ (كي) عند من قال به جارَّة، و(يحفظُ) مضارع منـــصوب بـــــ (أنْ) مـــضمرة، والمصدر من (أنْ) والفعل، في موضع جرٍ بـــ (كي) .

ونُسِب هذا الرأي إلى الأخفش(٣)، والظاهر أنه رأي الخليل أيضًا. فقد نُسِبَ إليه تقدير (أنْ) ناصبة للفعل، مضمرة كانت أم ظاهرة(٤)، إذ لا سبيل – فيما أرى – لتقدير (كي) على قوله إلا جارة للمصدر من (أنْ) والفعل.

ومما يستغربُ صمت ناقلي رأيه في الناصب عن بيان رأيه في نوع (كـــي)، وليس على أرفف مكتباتنا كتابٌ في النحو للخليل يُمكن أن نراجع فيه رأيـــه ، كما أن معجمه (العين) الذي وصل إلينا لم يذكر فيه (كي).

أما الأخفش فمع تردد المعزو إليه في كتب المتأخرين لم أجده في كتابه (معاني القرآن)، بل إن رأيه فيه يتطابق مع المنسوب لجمهور البـــصريين الـــذي سيأتي بيانه.

يقول الأخفش في قوله تعالى: ﴿لِيَشْتَرُواْ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً﴾ {البقرة:٧٩}: " فهذه اللام إذا كانت في معنى (كي) كان ما بعدها نصًّا على ضمير (أنْ) – يعـــني إضمار (أنْ)–، وكذلك المنتصب بـــ (كي) هو أيضًا على ضمير (أن) كأنه يقول

---

(٣) ينظر شرح الكافية ٤٨/٤، ٥٠ ،والهمع ٩٨/٣، وشرح الألفية للأشموني ٢٨٠/٢، وعدة السالك ١٥/٣.

(٤) ينظر شرح الكافية٥٠/٤، والارتشاف ١٦٤٥/٤، والهمع ٩٨/٣.

: (الاشتراء).. وَ (أنْ) مضمره، وهي الناصبة، وهي في موضع جرّ باللام، وكذلك ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ {الحشر:٧} (أنْ) مضمرة، وقد جرها(كي)، وقالوا: كيمه؟ فـ(مه) اسم لأنه (ما) التي في الاستفهام وأضاف (كي) إليها. وقد تكون (كي) بمنزلة (أنْ) هي الناصبة، وذلك قوله: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ {الحديد:٢٣} فأوقع عليها اللام، ولو لم تكن (كي) وما بعدها اسمًا لم تقع عليها اللام"(١). فالأخفش – كما ترى –في النص يشير إلى استعمالين لـ(كي). أحدهما: أن تكون جارة تعليلية كاللام، وذلك إذا وقعت بعدها (ما) الاستفهامية كما في قولهم:" كيمه؟ وإذا وقع بعدها الفعل كما في قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ {الحشر:٧}، وظاهر استشهاده بالآية الكريمة تقييده استعمالها جارة قبل الفعل إذا لم تسبق اللام (كي). وفي هذا القيد– إن صح – نظر على مذهب جمهور البصرة الذي سيأتي، لاحتمال (كي) عندهم في هذه الحال أن تكون جارة ومصدرية.

أما الاستعمال الثاني : فأن تكون مصدرية ناصبة كـ (أنْ) كما في قوله تعالى: {لِكَيْلَا تَأْسَوْا}، والمصدر في موضع جر باللام. وظاهر استشهاده بالآية تقييده هذا الاستعمال إذا تقدمت اللام (كي) وهذا الظاهر يوافق المنسوب إلى جمهور البصرة في هذا الاستعمال.

وعلى ما تقدم فلنا أن نقول بانفراد الخليل وحده –إن صح النقل عنه–بالقول بوقوع (كي) تعليلية جارة باطراد.

أما الرأي الثاني في (كي) فإنه يصطدم برأي اللغويين ولا يوافقهم،

---

(٥) معاني القرآن ١/٣٠٠ .

فأربابه يذهبون إلى أن (كي) مصدرية كـ (أنْ) تنصب المضارع بعدها ولا تكون تعليلية جارة أبدًا . تقول: استعنْتُ باللهِ كي يعصمَني من الشيطانِ، ف (كي) عند هؤلاء مصدرية ناصبة للفعل بعدها، ولا إضمار لـ (أنْ). ولم يقل هؤلاء ما موضع المصدر من (كي) والفعل عندهم أهو في موضع جر بلام محذوفة أم لا؟

وهذا الرأي عُزِي إلى جمهور نحاة الكوفة (١)، ولم أقف عليه في كتاب (معاني القرآن) للفراء، أو (مجالس ثعلب)، وحجتهم فيما نقل عنهم: أن (كي) من عوامل الأفعال، فلا تكون حرف خفض؛ لأن عوامل الأفعال لا تكون من عوامل الأسماء، ودليل أنها لا تكون خافضة دخول اللام عليها في نحو قولنا: جئْتُك لكي تفعَلَ، فلا يصح أن تكون خافضة ؛ لأن حرف الخفض لا يدخل على مثله إلا شذوذًا(٢)، كما في قول الشاعر (٣) :

فلا والله لا يُلفى لما بي ولا للما بهم أبدًا دَوَاءُ

وردّ ابن الأنباري حجتهم بعدم اطراد وقوع (كي) ناصبة كما زعموا، فهي في حال تكون كذلك، وفي أخرى تكون جارة، وهي إذا كانت على الحالة الأولى- وذلك إذا تقدمتها اللام نحو : جئْتُ لكي تُكرمني- فإنها لا تكون جارة؛ لأن الجار لا يدخل على مثله، وكذا إذا كانت جارة -وذلك إذا لم تتقدمها

---

(١) ينظر الانصاف المسألة رقم (٧٨)٢/٥٧٠، وهمع الهوامع ٤/٩٨، وشرح الأشموني للألفية ٢/٢٧٩.

(٢) ينظر الانصاف ٢/٥٧١ .

(٣) البيت لمسلم بن معبد الوابلي، من بحر الوافر وهو في الانصاف ٢/٥٧١، والمقتصد ٢/١٠٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٢٤٥، والمغني ١/١٨٣ والخزانة ١/٣٦٤..

اللام، نحو قولنا: جئْتُ كي تكرمَني –فهي في المثال جارة ولا تكون ناصبة(١).

ورَدُّ ابن الأنباري هذا المُتَضَمِّن معنى (كي) يتفق مع ظاهر قول الأخفش المتقدّم في معانيه، وهو كما أوضحت من قبل ينافي مذهب جمهور البصرة.

وخيرُ ردٍّ يَرُدُّ مذهب نحاة الكوفة السماعُ عن العرب، فقد سُمع قولهم (كيمه؟) بإدخال (كي) على (ما) الاستفهامية، وهي – كما هو معلـــوم – لا تحذف ألفها إلا مع حرف الجر كما هو الحال في قولنا: بِمَ، ولِمَ ، وعمَّ(٢). ولا قيمة – فيما أرى – لمحاولة الكوفيين اليائسة إسقاط الاستدلال بالشاهد، بادعاء احتمال تقدير (ما) في موضع نصب؛ لأنها – كما زُعم – تقال عند ذكر كلام لم يفهم، والتقدير : كي تفعلَ ماذا ؟ ثم حُذف الفعل(٣). فما قالوه مردود بأمور، أحدها: اقتضاء ادعاء وقوع (ما) الاستفهامية في موضع نصب عدمُ حذف ألفها ؛ لأنها لا تحذف – كما ذكرتُ سابقًا – إلا إذا كانت في موضع جر(٤) .

والثاني: اقتضاء ادعاء أنها في موضع نصب؛ لأنها تقال عند ذكر كـــلام لم يفهم أن يقولوا بجواز : أنْ مه، ولنْ مه، وإذنْ مه، إذا لم يفهم السامع ما بعـــد هذه الأحرف من الفعل(٥).

والثالث : استلزامُ قولِهم إخراجُ (ما) الاستفهامية عن الصدر. وأدوات

---

(١) – ينظر الإنصاف، المسألة رقم (٧٨) ٢/٥٧٣.

(٢) ينظر الهمع ٤/٩٨.

(٣) ينظر الإنصاف ٢/٥٧٢.

(٤) المصدر نفسه ٢/٥٧٤.

(٥) المصدر نفسه ٢/٥٧٤

الاستفهام – كما هو معروف–لها حكم الصدارة في الكلام(١).

والرابع : استلزام ادعاء وقوع (كي) ناصبة في (كيمه) حذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وهو لم يثبت(٢).

وقد وقع في صحيح البخاري – كما قيل – في تفسير ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴾ {القيامة:٢٢}:" فيذهب كيما فيعودُ وظهره طبقًا واحدًا "(٣) أي كيما يسجد، وهو –كما قال ابن هشام – غريب جدًا لا يحتمل القياس(٤).

أما الرأي الثالث في (كي) وقد نُسِبَ إلى جمهور نحاة البصرة – فإننا نجده على اختلاف صور نقله يتسم بالوسطية إن صحّ التعبير بين الرأيين ، فهم لم ينصروا قول اللغويين كما فعل أصحاب الرأي الأول ، ولم ينكروه كما فعل أصحاب الرأي الثاني ، وإنما وقفوا موقفًا وسطًا ، فقالوا بوقوعها تعليلية جارة في حال ، ومصدرية ناصبة في حال ثانية(٥).

وحجتهم في ذلك – كما نقل عنهم –السماع عن العرب، فقد جاءت في كلام بعضهم جارة، وذلك في قولهم: " كيمه "، وناصبة في نحو قولهم : جئْتُ لكي أتعلمَ ، ولا سبيل لتقديرها ناصبة في الأول ؛ لدخولها على اسم وهو . ما) لا فعل ، ولا تقديرها جارة في الثاني ؛ لتقدم اللام عليها ، إذ حرف الجر – كما قالوا – لا يدخل على مثله(٦).

---

(١) ينظر مغني اللبيب ١٨٣/١

(٢) ينظر الجنى الداني ٢٦٣، ومغني اللبيب ١٨٣/١

(٣) ينظر الجنى الداني ٢٦٣ و مغني اللبيب ١٨٣/١.

(٤) مغني اللبيب ١٨٣/١.

(٥) ينظر الارتشاف ٤/ ١٦٤٥، وشرح الأشموني للألفية ٢/ ٢٧٩ .

(٦) ينظر الهمع ٩٨/٤ .

ونُسِبَ إليهم في نقلٍ آخر قولهم باحتمال الوجهين في حالة ثالثة(١).

وقد اختلف النحاة في تقييد مواضع كل حالٍ من الثلاثة عندهم، فمنهم من أجمل، ومنهم من فصّل، فمن أجملَ عزا إليهم تقديرها تعليلية جارة إن وقعت بعدها (ما) الاستفهامية، كما في قول العرب المتقدم، وتقديرها مصدرية ناصبة إذا سبقتها اللام كما هو الحال في : جئْتُ لكي أتعلمَ، واحتمالها الاثنين ما لم تسبقها اللام، كما في: جئْتُ كي أتعلمَ، ففي هذا المثال يجوز تقديرها جارة تعليلية، وإضمار (أنْ) بعدها، وتقديرها ناصبة، وإضمار اللام قبلها. وممن اكتفى بهذا الإجمال: الرضي، وزاد موضعًا ثانيًا في الحالة الأولى، وهو إذا وقعت (أنْ) بعدها نحو : جئْتُ كيما أنْ أتعلمَ(٢) .

ومنه قول الشاعر(٣) :

فقالتْ أَكلَّ الناس أصبحتَ مانحًا لسانكَ كيمَا أنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا

أمَّا من فَصَّلَ في مواضع كلِ حالةٍ منها ناسبًا ذلك إليهم أيضًا فهو الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، فقد أضاف إلى الحالة الأولى – فضلا عما ذكره الرضي – إذا جاءت بعدها اللام ، نحو : جِئْتُ كي لِأَتَعَلَّمَ ، واللام حينئذٍ تأكيد لـ(كي)، و(أنْ) مضمرة(٤).

ومن شواهد ذلك قول عبد الله بن قيس الرقيات(٥):

---

(١) ينظر شرح الكافية ٤/٥٠-٥١ ، وعدة السالك ٣/١٥-١٦.

(٢) ينظر شرح الكافية ٤/ ٥٠ .

(٣) البيت لجميل بن معمَّر ، (من الطويل) ، ديوانه ص ١٠٨ (دار الكتاب العربي) ينظر شرح التسهيل ٤/١٦، وشرح الكافية ٤/٤٩، ورصف المباني ٢٩٢، والخزانة ٣/٥٨٤ .

(٤) ينظر عدة السالك ٣/١٦ .

(٥) البيت من المديد وهو في ديوان قيس الرقيات ص ١٦٠ دار صادر . ينظر شرح الكافية ٤/٤٩، وأوضح المسالك ٤/١٣٨، وشرح الأشموني ٢/٢٨٠، والخزانة ٣/٥٨٧ .

كـــي لِتـــقْضِيَني رقيَّةَ مـــــا وعَدَتْنِـــي غَيْـــرَ مُخْتَـــلَسِ

وقول الطِّرِمَّاحِ(١):

كادُوا بنصْرِ تميمٍ كي ليلحَقَهُم منه فقد بَلَغُوا الأمرَ الذي كادوا

كما زاد في الحالة الثالثة : إذا وقعت (كي) بين اللام و (أنْ)، نحـــو : جئْتُ لكي أنْ أتعلمَ(٢). ومنه حكاية الكوفيين عن العـــرب قـــولهم: لكـــي أنْ أكرمَك(٣)، وقول الشاعر(٤):

أردتُ لكيما أنْ تَطيرَ بقِربَتي فتتـــركها شَنَّـــا ببيداءَ بلقـــع

وقول أبي ثروان(٥):

أردتُ لِكَيْمَا أنْ تَرَى لِي عثْرَةً ومنْ ذَا الذي يُعطِي الكَمَالَ فَيَكْمُلَ

والملاحظ من استقراء الشواهد في التنزيل انحصار وقـــوع (كـــي) في القرآن الكريم في صورتين : إحداهما: وقوعها غير مسبوقة باللام، ولا متلوة بـــــ (أنْ) وذلك ورد في أربع آيات وهي: قوله تعالى : ﴿وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾ ﴿كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا﴾ ﴿طه/٣٣- ٣٤﴾، وقوله : ﴿فَرَجَعْنَاكَ إِلَى أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ ﴿طه/٤٠﴾، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَى أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ ﴿القصص:١٣﴾،وقولـــه : ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾ ﴿الحشر:٧﴾، وهذه الصورة كما تقدّم تحتمل (كي) فيها وجهـــين : أن تكـــون

---

(١) البيت من البسيط ، ينظر شرح التسهيل ٤/ ١٧، والهمع ٤/١٠٠ .

(٢) ينظر عدة السالك ٣/١٦ .

(٣) شرح الكافية ٤/ ٤٩.

(٤) البيت من الطويل في شرح المفصّل ٣/٢٤٧، وشرح التسهيل ٤/١٧، وشرح الكافية ٤/٤٩، والخزانة ٣/٥٨٥ .

(٥) البيت من الطويل بلا نسبة في الارتشاف ٤/١٦٤٨، والهمع ٤/١٠١ .

تعليلية جارة ، ومصدرية ناصبة ، عند جمهور البصريين فيما نُسب إليهم .

والصورة الثانية: وقوعها مسبوقة باللام ، ولا تكون حينئذٍ – كما تقدّم – إلا ناصبة ، ويُلحظ وقوع (لا) النافية بعدها في جميع المواضع – وعددها ستة – ومنها قوله تعالى: ﴿ فَأَثَابَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَابَكُمْ ﴾ {آل عمران :١٥٣}. وقوله : ﴿ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِن بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا ﴾ {الحج /٥}، وقوله عزّ وجل : ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾ {الأحزاب/٣٧ } .

والظاهر أن ما عدا هاتين الصورتين قليل في كلامهم ، فما ذُكر من شواهدها – كما رأينا – قليل ، كما أنّ مما يُلحظ صمت المتقدمين ممن نظرتُ في كتبهم عن الإشارة إليها . هذا ما تنوقل عن جمهور البصريين ، ولكن أنجد في كتبهم مصداق هذا المنقول ؟ الحقّ أن القارئ لنصوص سيبويه والمبرد في (كي) يجد نفسه مضطرًا لتكرار القراءة ، طمعًا في سبر أغوار كلامهما ، والوصول إلى حقيقة رأيهما، ومع ذلك لا أدعي الوصول، وإنما سأحاول مجتهدة في ذلك ، والآن لننظر سويًا في نصوصهم ، ثم نحاول استظهار مرادهما .

يقول سيبويه في (هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء) : " اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها، لا تعمل في الأسماء ، كما أن حروف الأسماء التي تنصبها، لا تعمل في الأفعال ، وهي : أنْ ، وكي، وذلك : جئتُكَ لكي تفعلَ ، ولَنْ)(١).

ما يظهر من قول سيبويه في هذا النص أن (كي) عنده مصدرية

---

(١) الكتاب ٣/٥ .

ناصبة للمضارع بنفسها كـ (أنْ) و(لنْ)؛ ولا نجد في هذا النص تصريحًا بتقييد ذلك عنده بسبق اللام لها ، كما نُسب إلى جمهور البصرة ، وإنما نلمحُ إشارة إلى ذلك من خلال النظر في مثاله : " جِئْتُكَ لِكَيْ تفْعَلَ " الذي يلحظ منه سبق اللام (كي) . ولا ندري هل مقتضى ذلك جواز تقديرها مصدرية، وجارة عنده إن لم يسبقها اللام أم لا ؟

هذا ظاهر قول سيبويه في نصه الأول عن (كي) ، ولننظر في نصه الثاني : يقول في (هذا باب الحروف التي تضمر فيها أنْ) : " وذلك اللام ... وحتى .. وبعض العرب يجعل (كي) بمنزلة (حتى) ، وذلك أنهم يقولون : (كيمه) في الاستفهام ، فيعملونها في الأسماء كما قالوا : حتى مه، وحتى متى ، وله ، فمن قال : كيمه ، فإنه يضمرُ (أنْ) بعدها ، وأما من أدخل عليها اللام، ولم يكن من كلامه (كيمه) فإنما عنده بمنزلة (أنْ) ، وتدخل عليها اللام كما تدخل على (أنْ)، ومن قال : كيمه ، جعلها بمنزلة اللام" (١) .

ما يظهر من قول سيبويه في هذا النص أمران : الأول : وقوع (كي) جارة تعليلية في لُغة بعض العرب وهم القائلون (كيمه؟)، وتوجيه نصب المضارع بعدها في نحو : (جئتُكَ كيْ تفْعَلَ) على لغتهم إضمار (أنْ) بعدها كاللام و (حتى). ولا يفهم من كلامه جواز ذلك على إطلاقه – كما يُظن من المنسوب لجمهور البصرة –وإنما يُفهم تخصيصُه الجواز بهذه اللغة ، كما أن إلحاق علامة العدد بالفعل، إنما هو جائز في لغة بعض العرب لا جمهورهم .

والثاني : لزوم تقدير (كي) مصدرية ناصبة إن سبقتها اللام ، وهو ما

---

(١) المصدر نفسه ٣/ ٥-٦ .

يُلمحُ من قوله : " وأما من أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه (كيمه) فإنها عنده بمنزلة (أنْ) " وهو ما يتفق مع المستظهر من مثاله في النص الأول، ولا ندري ما رأيه في (كي) إن لم تسبقها اللام، أهي مصدرية ناصبة أيضًا ، أم محتملة أن تكون مصدرية وجارة ؟ هذا مالم يُصرِّح به أو يُشير إليه .

ومِثْلُ سيبويه المبرد في إدراجه (كي) ضمْن قائمة الحروف الناصبة للفعل بنفسها ، إلا أن المبرد يُلحظ في تمثيله إتيانه لها غير مسبوقة باللام مما قد يفهم منه اطراد تقديرها مصدرية ناصبة عنده تقدمتها اللام أم لم تتقدمها، يقول في (هذا باب الحروف التي تنصب الأفعال): " فمن هذه الحروف (أنْ) ، ومن هذه الحروف (لنْ) .. ومن هذه الحروف (كي)، تقول : جئتُ كي تكرمَني، وكي يسَرك زيدٌ"(١).

وعدا ذلك فإننا نجد المبرد يُرَدِّد ما أشار إليه سيبويه من وقوعها جارة عند من يقول : كيمه ، ولا يدخل اللام، وناصبة عند من يدخلها(٢). ولم يُشر المبرد كسيبويه إلى حالة يحتمل فيها التقديران، ومثلهما ابن السراج(٣) والأخفش . ولا أدري علامَ اعتمد من نسب إلى جمهور البصرة ذكرَهم ثلاث حالات لـ (كي) ؟!!

والظاهر أنها تفريعات للمتأخرين لا يَدَ فيها للبصريين(٤)، ويؤكّد ذلك قول أبي حيان : " ونُفَرّعُ على مذهب سيبويه، فإن دخل عليها اللام كانت هي

---

(١) المقتضب ٦/٣.

(٢) المصدر نفسه ٨/٣-٩ .

(٣) يُنظر الأصول ١٤٧/٢ .

(٤) الارتشاف ٣/ ١٦٤٦ .

الناصبة بنفسها، وإن لم تدخل عليها اللام، احتمل أن تكون الناصبة واحتمل أن تكون الجارة.."(١).

هذا ومع موافقة ابن السراج سيبويه والمبرد فيما تقدّم فإن ما يُلْفِتُ النظر مخالفته لهما في دلالة (كي) الناصبة، فهي – فيما بدا لي – تدل على التعليل عنده كالجارة في لُغة من يقولون : كيمه . يقول في حديثه عن الفعل المنتصب بحرف ظاهر لا يجوز إضماره : " والحروف التي تنصب " أنْ ، ولنْ ، وكي ، وإذن ، وأما(كي) فجوابٌ لقولك: لِمه، إذا قال القائل : لَمَ فعلْتَ كذا ؟ فتقول : كي يكونَ كذا .. فهو مقارب لمعنى اللام، فأما قول من قال : كيمه في الاستفهام، فإنه جعلها مثل (لمه)" (٢)، فابن السراج – فيما يظهر من نصه – يساوي بين دلالة (كي) الناصبة والجارة، وهذا الظاهر –إن صحّ فإنه يعني موافقته للخليل– يوافق الخليل في دلالة (كي) على التعليل مطلقًا ويخالفه في نوعها.

هذا عن البصريين، أما متأخرو النحاة فالظاهر أنهم هم أصحاب الرأي القائل بأحوال (كي) الثلاثة التي نسبت إلى البصريين في أحد النقلين، فالمطّلع على كتبهم يجدهم يتفقون على تعين وقوع (كي) مصدرية، إن سبقتها اللام ، ووقوعها تعليلية إن لحقت بها (ما) الاستفهامية أو المصدرية، أو (أنْ)، واحتمالها الوجهين إن لم تسبق باللام، أو يلحق بها شيء .

وممن صرّح بذلك : ابن مالك، والمرادي، والمالقي، وابن هشام ، والأشموني(٣) .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) الأصول ١٤٧/٢ .

(٣) ينظر شرح التسهيل ١٦/٤، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٢– ١٥٣٣، والجنى الداني ٢٦٢– ٢٦٣ ، ورصف المعاني ٢٩٠–٢٩١، والمغني ١٨٢/١، وشرح الأشموني للألفية ٢/ ٢٧٧ ، ٢٧٩ .

والرأي عندي بعد هذا التطواف على آراء النحـــاة: "أنَّ (كـــي) تدل على التعليل حيثُ حلّت، وكيفما كان ما سبقها أو لحق بهـــا، وهـــو رأي الدكتور فاضل السامرائي أيضًا(١) ، وذلك لأمور ستة فيما أرى :

أولها: مقال اللغويين الناطق بدلالتها على التعليل – كما رأينا في أول المبحث – دون إشارة إلى وقوعها مصدرية.

ثانيها: مقال الخليل –رحمه الله – المنسوب إليه المقتضي تقديرها جارة تعليلية، والخليل – كما هو معروف – ممن شافه العرب ونقل عنهم، زِدْ على ذلك ما يفهم من كلام ابن السراج المتقدم في أصوله .

وثالثها: تصريح المتأخرين بأنها لا تقع إلا دالة على التعليل، أو في مقام التعليل(٢)، وقد أشار إلى هذا أيضًا الدكتور فاضل السامرائي(٣) – وهو في ظني – اعتراف ضمني منهم بأن معنى التعليل لا ينفك عنها أو عن سياقها .

ورابعها: ما نلحظ من اضطرار جمهور البصرة إلى تقدير لام تعليل محذوفة عند تقدير (كي) مصدرية .

وصنيعهم هذا – فيما أرى – ما هو إلا محاولة تعويض (كي) عن معـــنى التعليل المسلوب منها عند تقديرها مصدرية.

وكان يغنيهم عن هذا إبقاء(كي) محتفظة بدلالتها على التعليل في كل حال، سواء سبقت باللام أم لم تسبق، أما إنكارهم ذلك في حال سبق اللام لها، لما يقتضيه من جمع حرفي جر فمردود عندي بما قالوه هم في توجيه لحاق اللام

---

(١) معاني النحو ٣/٣١٠ .

(٢) ينظر شرح التسهيل ٤/١٦، وشرح الكافية ٤/ ٥٦.

(٣) ينظر معاني النحو ٣/٣١٠ .

(كي) في نحو: كي لأتعلمَ فظاهر المثال – كما يُرى – اجتماع حرفي جر، فقد خرجوه بتقدير اللام تأكيدًا لـ (كي) وإضمار (أنْ)(١)، وهو ما يمكن أن يقال أيضًا في حال سبق اللام لها في (لكي أتعلمَ) فهو خير من ادعاء مصدريتها هنا، وسلب معنى التعليل منها، كما يمكن أن يقال ما نقل عن الأخفش من تقدير (كي) بدلا من اللام، والحرف قد يبدل من مثله.

ولا ضير في رأي الدكتور فاضل السامرائي من الجمع بين حرفين بمعنى واحد، يقول : " أما قولهم : إن حرف التعليل لا يدخل على حرف التعليل فلا أراه سليمًا، وذلك أن اللفظين اللذين يفيدان معنى واحدًا قد يقترنان كما في التوكيد، نحو قوله تعالى : ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ {الحجر : ٣٠}، فـ (كلهم) توكيد، و(أجمعون) توكيد، ونحو: جاءَ أخوك بنفسه، فالباء زائدة للتوكيد، و(نفسه) توكيد، ونحو: (لا لا أذهب) ..."(٢) .

وخامسها : وقوع (كي) للتعليل في اللغات السامية والعربية الجنوبية، فيقابل(كي) في العبرية (Ki) ، والكاف في العربية الجنوبية(٣) .

وسادسها : ظهور (أنْ) بعدها في بعض الشواهد، نحو قول الشاعر :

كيما أنْ تَغُرَّ وتخدَعَا

فظهور (أنْ) دليل – فيما أرى – على أن ناصب المضارع بعد (كي) إنما هو (أنْ) مضمرة كما هو الحال بعد اللام؛ إذ " ظهور الشيء في بعض الأوقات دليل على أن هذا الموضع محل له "(٤).

---

(١) ينظر شرح التسهيل ١٧/٤، والهمع ١٠٠/٤ .

(٢) ينظر معاني النحو ٣١٠/٣ .

(٣) معاني النحو ٣١٠/٣ .

(٤) عدة السالك ١٤/٣.

ثالثاً : التعليل بـ (حتى) :

تأتي (حتى) دالة على التعليل عند جمهور نحاة البصرة والكوفة(١)، كما تأتي لمعانٍ أُخر، وعلامتها: صحة وضع (كي) موضعها(٢)، تقول : احفظِ اللهَ حتى يحفظكَ، وأطعْ والديك حتى تدخلَ الجنةَ. والتقدير: كي يحفظَكَ، وكي تدخلَ الجنةَ .

وتابعهم في ذلك متأخرو النحاة(٣) خلافًا للأندلسي(٤)، فقد انفرد بإنكار وقوعها للتعليل، وإلزامها الدلالة على انتهاء الغاية، وتأويل مثال سيبويه: كَلَّمْتُهُ حتَّى يَأمُرَ لي بشيء، بـــ : إلى أن يأمرَ لي بشيء(٥)، وهو تكلف -كما صرّح الرضي- لا يتمشى له في نحو : أسْلَمْتُ حَتى أدْخُلَ الجَنَّة(٦)، فالمثال يتعيّن فيه تقدير (حتى) بـــ (كي) ولا سبيل فيه إلى تأويلها بـــ (إلى) .

أضف إلى ذلك اقتضاء تأويلها بـــ (إلى) في مثال سيبويه، أن يكون المعنى : استمرار المتكلم في الكلام إلى تحقيق السامع له ما يريد، وهو غير ممكن.

وكالمثال في تعين دلالة (حتى) فيه على التعليل قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ

---

(١) ينظر الكتاب ١٧/٣، والمقتضب ٣٧/٢، والأصول ١٥١/٢، والإنصاف المسألة رقم(٨٣) ٥٩٨/٢.

(٢) ينظر الجنى الداني ٥٥٤، والبرهان ٢٧٣/٤.

(٣) ينظر المقتصد ١٠٨٢/٢، وشرح الجمل لابن خروف ٨٠٩/٢، وشرح التسهيل ٥٤/٤،وشرح الكافية ٥٧/٤، والهمع ١١١/٤ .

(٤) هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر اللورقي، إمام في العربية، وعالم في القراءات ، له شرح المفصّل، وشرح الجزولية، وشرح الشاطبية، توفي سنة ٦٦١هـ. (البغية ٢٥٠/٢)

(٥) ينظر شرح الكافية ٥٩/٤.

(٦) المصدر السابق .

حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ﴾ {محمد : ٣١} عند الزركشي(١)،وقوله : ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ﴾ {البقرة: ٢١٧}، وقوله عزّ وجل: ﴿هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا عَلَى مَنْ عِندَ رَسُولِ اللهِ حَتَّى يَنفَضُّوا﴾ {المنافقون : ٧} عند ابن هشام(٢).

وجميعها تحتمل (حتى) فيها عند بعضهم معنى الغاية إلى جانب معنى التعليل(٣)، وهو ما نلمسه أيضًا في بقية الشواهد في القرآن الكريم وهي إلى جانب ما تقدم ، قوله تعالى : ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ {البقرة : ١٩٣}، وقوله : ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ﴾ {الحجرات : ٩ }، وقوله سبحانه : {وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ﴾ {التوبة : ٦}.

ولم أقف على إجماع للنحاة على تعين دلالة (حتى) على معنى التعليل في شاهدٍ منها، أو في كلام العرب. ومع ذلك فلا أرى داعيًا للإنكار مع اجماع نحاة المدرستين على وقوعها بهذا المعنى، فإجماعهم حجة ما دام لا يخالف نصًا ولا مقيسًا على نص(٤).

هذا عن دلالة (حتى) على التعليل ، والسؤال الذي يطرح نفسه: هل اتفق نحاة المدرستين على نوع (حتى) هذه وعملها، كما اتفقت كلمتهم على دلالتها على التعليل مع معانٍ أخر.

ألحق أن ذلك الوفاق النحوي بين أصحاب المدرستين في (حتى) لم يستمر في كل شأنها، فقد وقع الخلاف بينهم في نوعها وعملها. فذهب جمهور

---

(١) ينظر البرهان ٢٧٣/٤.

(٢) ينظر المغني ١٢٥/١.

(٣) ينظر دراسات لأسلوب القرآن مج٢، ق١، جـ ٢/ ١٤٠، ١٤٧،١٤٦.

(٤) ينظر الخصائص ١٨٩/١، والاقتراح في أصول النحو ٢٠٤.

البصرة إلى أنها جارة، وناصب المضارع بعدها (أنْ) مضمرة وجوبًا، والمصدر المؤول في موضع جرٍ بها، مستندين في ذلك إلى القياس المقتضي تقدير (أنْ) بعدها؛ لامتناع دخولها على الأفعال، لاختصاصها بالأسماء كاللام(١)، يقول سيبويه موضحًا علة النصب بـــ (أنْ) بعد اللام وحتى : " فإنما انتصب هذا بـــ (أنْ) ، و(أنْ) ههنا مضمرة ؛ لأن اللام وحتى إنما يعملان في الأسماء فيجران ، وليسا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال فإذا أضمرت (أنْ) حسن الكلام ؛ لأن (أنْ) و(تفعَل) بمنزلة اسم واحد"(٢).

وأيّد ابن الأنباري مذهبهم بقول الشاعر(٣):

داويْتُ عينَ أبي الدُّهيق بمَطلِهِ حتَّى المَصيفِ ويَغْلوَ القِعْدَانُ

فالمصيف في الشاهد جاء مجرورًا بـــ (حتى)، و (يغلو) معطوفًـــا عليـــه، ولا يصح ذلك إلا على تقدير (أنْ) مضمرة قبل الفعل ليتأتى العطف المقتضي مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب، ولا يمكن بحال تقدير (حتى) ناصبة ؛ لأنَّ (حتى) لا تكون – كما قال ابن الأنباري – في موضع واحـــد جارة وناصبة(٤).

أما نحاة الكوفة فالمذهب عندهم أن (حتى) ناصبة بنفسها، لقيامها مقام

---

(١) ينظر الكتاب ٥/٣، والمقتضب ٣٧/٢، والأصول ١٥١/٢، والإنصاف المسألة ٨٣ جـ٥٩٨/٣، وشرح الكافية ٥٣/٤.

(٢) الكتاب ٦/٣ .

(٣) البيت من الكامل ، ينظر الإنصاف المسألة ٨٣،جـ٢/ ٥٩٩، وهو بلا نسبة، وأبو الدهيق: كنية رجل، والقِعْدَان: جمع قَعُود، والقعود من الإبل ما اتخذه الراعي للركوب وحمل الزاد والمتاع.

(٤) ينظر الإنصاف المسألة (٨٣) ٥٩٩/٢-٦٠٠.

(كي)، فكما تنصب (كي) بنفسها فكذلك ما يقوم مقامها(١).

وردّ احتجاجهم بأمرين : أحدهما: أن (كي) تنصب بنفسها تارة، وبـ أنْ) مقدرة أخرى، وليس حملها على إحدى الحالتين أولى من الأخرى، بل حملها عليها في حالة النصب بتقدير (أنْ) أولى ؛ لأنها في تلك الحالة تكون حرف جر كاللام، وفي حال النصب تكون حرف نصب، وحمل حرف الجر على حرف الجر أولى من حمل حرف الجر على النصب(٢).

والثاني : أن الأصل عدم خروج الشيء عن أصله، واعتقاد بقائه على أصله أولى ما لم يضطر إلى اعتقاد خروجه على ذلك الأصل(٣)، ويعني بذلك – فيما يبدو – أصالة وقوع (حتى) جارة ، أما النصب بها فخروج على الأصل.

هذا والرأي المختار –عندي– في ناصب المضارع بعد (حتى) التعليلية، رأي جمهور نحاة البصرة؛ لما ذكروا من علة، وبذلك يطّرد المختار من رأي – عندي – في ناصب المضارع بعد (كي) واللام وحتى وهو أفضل – فيما أرى – تيسيرًا للنحو على الناشئة والعامة.

رابعًا : التعليل بـ (الكاف) :

المشهور في الكاف دلالتها على التشبيه كما في قوله تعالى : ﴿فَإِذَا انْشَقَّتِ السماءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾ ﴿الرحمن : ٣٧﴾، أما دلالتها على التعليل كقولك : سَلْ المولى كما تُعطى ، أي: لِتُعْطى، فقد كان موضع نزاع بينهم، فمنهم من أجاز ومنهم من منع، ومن أجازه مُقَيِّدًا إياه باقترانه بـ (ما) زائدة

---

(١) ينظر الإنصاف المسألة (٨٣) ٢/ ٥٩٧-٥٩٨، وشرح الكافية ٤/٥٣.

(٢) ينظر الإنصاف ٢/٦٠٠، ٥٧٧.

(٣) شرح الكافية ٤/٥٣ .

كما في المثال المتقدّم أو مصدرية، كما في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾ {البقرة: ١٥١}، ومنهم من أطلق القول فلم يقيده بذلك .

ومن الفريق الأول الزجاجي، والمالقي فيما يظهر من فصلهما بين معاني الكاف، و (كما)، وإلحاقهما التعليل بمعاني الثانية لا الأولى(١)، ومنهم ابن مالك الذي صرّح بذلك في (شرح التسهيل) فقال : "وتُحْدِثُ (ما) الكافة في الكاف معنى التعليل"(٢)، فالكاف كما يتّضح من قوله تدل على التعليل عنده حال اقترانها بـ (ما) .

ولا نستطيع أن ندعي ذهاب سيبويه والأخفش إلى ذلك، وإن صحّ تفسير النحاة دلالة الكاف المقترنة بـ (ما) في نصيهما الآتيين على للتعليل.

يقول سيبويه: " وسألته عن قوله :" كما أنه لا يُعلم ذلك فَتَجاوزَ اللهُ عنه، فزعم أن العاملة في (أنَّ) الكاف ، و(ما) لغو " (٣)، ويقول الأخفش في قوله تعالى : ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾ {البقرة :١٥١}،: أي: كما فعلتُ هذا فاذكروني" (٤)، فقد فسّر النحاة معنى الكاف في النصين باللام عندهما، وتقدير ما حكاه سيبويه – كما قالوا –: لأنه لا يُعلمُ (٥)، وتقدير قول الأخفش : لأجل إرسالي فيكم رسُولا منكم(٦)،ولا نجد حقيقة في نصّ سيبويه والأخفش ما يؤكد صحة هذا التقدير إلا استقامة المعنى عليه .

---

(١) ينظر حروف المعاني للزجاجي ٣٤، ورصف المباني للمالقي، ٢٨٨ .

(٢) شرح التسهيل ١٧٣/٣ .

(٣) الكتاب ١٤٠/٣

(٤) معاني القرآن ٣٤٤/١ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١٧٣/٣، الجنى الداني ٨٤.

(٦) المغني ١٧٦/١ .

أما الفريق الثاني : وهم من أجاز دلالة الكاف على التعليل بلا قيد اقترانها بـ (ما) فمنهم : المرادي وابن هشام والسيوطي(١)، وهو رأي ابن برهان(٢) أيضًا فيما يظهر من تأويله الكاف ولم تقترن بـ (ما) في قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ {القصص: ٨٢}-باللام، إذ التقدير عنده: أَعْجَبْ لأنه لا يُفْلِحُ الكافرون، أي: لعدم فلاحهم(٣).

ومما جاء من الشواهد المحتملة تقدير الكاف للتعليل في القرآن الكريم فضلا عمّا تقدّم (٤)، قوله تعالى : ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ {البقرة: ١٩٨}، وقوله ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ {البقرة : ٢٣٩}، وقوله سبحانه : ﴿وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ {البقرة :٢٨٢}، وقوله: {وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا}{ الإسراء: ٢٤}.

ومما جاء محتملا ذلك في كلامهم قول عمر بن أبي ربيعة(٥):

فَطَرْفُكَ إمَّا جِئْتَنَا فاصْرِفَنَّهُ كَمَا يحسبوا أن الهوى حيثُ تَنْظُرُ

فالكاف في الشاهد عند ابن مالك للتعليل، ونُصِبَ الفعل بعدها لشبهها بـ (كي)(٦)، ومثله فيما أرى قول الشاعر(٧):

---

(١) ينظر الجنى الداني ٨٤، والمغني ١٧٦/١، ومعجم الأدوات النحوية للسيوطي ١٣١.

(٢) هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن برهان، صاحب العربية واللغة والتواريخ، وأيام العرب، قرأ على عبد السلام البصري، وأبي الحسن السمسمي، وكان زاهِدًا، وفي أخلاقه شراسة، وله ذكر في جمع الجوامع، توفي سنة ٤٥٦هـ. (البغية ١٢٠/٢) .

(٣) ينظر شرح التسهيل ١٧٣/٣، والجنى الداني ٤٨، والمغني ١٧٦/١.

(٤) ينظر دراسات لأسلوب القرآن، مج٢ ، ق١، جـ٢/٣٢٦- ٣٢٧ .

(٥) ينظر شرح التسهيل ١٧٣/٣، ورصف المباني٢٨٩، والمغني ١٧٧/١.

(٦) ينظر شرح التسهيل ١٧٣/٣.

(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٢٨/٤.

لا تَظْلِمُوا النَّاسَ كَمَا لا تُظْلَمُوا

والدليل إن دخله الاحتمال – كما يقول النحاة – يسقط الاستدلال وذهب الفارسي إلى أن (كما) في الشاهد الأول أصلها (كيما) ثم حذفت الياء تخفيفًا(١)، وهو مذهب الكوفيين في الشاهد الثاني(٢)، والبصريون ينشدونه على الإفراد: لا تَظْلِم الناسَ كما لا تُظْلَمُ ، والكاف عندهم بمعنى (لعل) .

وتخريج الشاهدين على مذهب الكوفيين والفارسي– عندي–أولى، إذ حذف الحرف تخفيفًا كثير في كلامهم .

هذا أما دلالة الكاف على التعليل مقيَّدة باقترانها بـــ(ما) أو غير مقيّدة فما أراه إبقاء الكاف على معناها الأصلي، فجميع ما تقدّم من شواهد – كما رأينا – تحتمل الكاف فيها التعليل وغيره .

***

(١) ينظر شرح التسهيل ٣/١٧٣.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٤/٣٢٨.

خامسًا: **التعليل بـ:**

(الباء، ومن ، وفي، وعلى)

من ينظر في باب حروف الجر في كتب النحو، أو يطالع كتب الحروف فإنه سيجد من المعاني المشتركة، بين بعض حروف الجر معنى التعليل، وسيرى مصطلح السببية حالا محل التعليل عند بعضهم، دالا على معناه، ونائبًا عنه(١) .

ومن هذه الحروف: اللام التي تقدّم الحديث عنها، ومنها الباء، ومن، وفي، وعلى(٢) ومن شواهد الباء قوله تعالى: ﴿ بَل لَّعَنَهُمُ اللهُ بِكُفْرِهِمْ ﴾ {البقرة:٨٨}، وقوله: ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ} {البقرة :١٠} ومن شواهد(من) قوله سبحانه ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا ﴾ {نوح :٢٥ }،وقوله: ﴿ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ ﴾ {النحل :١٢٧}، ويقول الفرزدق(٣):

يُغضِي حياءً ويُغضَى من مَهَابَتِهِ فلا يُكَلَّمُ إلا حِينَ يَبْتَسِمُ

ومن شواهد (في) قوله تعالى: ﴿ فَذَلِكُنَّ الذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ ﴾ ﴿ يوسف :٣٢}، وقوله: ﴿ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيم ﴾ {النور :١٤}، وقوله صلى الله عليه وسلم :" إنَّ امرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ في هرةٍ حَبَسَتْهَا"(٤).

ومن شواهد (على) قوله تعالى: ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ {البقرة :١٨٥}، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: أهذه الأحرف في دلالتها على التعليل متماثلة؟ أيصحّ إحلال أحدها مكان الآخر؟

---

(١) ينظر الارتشاف ١٦٩٥/٤، وأوضح المسالك ٣٥،٣٦/٣، والهمع ١٥٨/٤-١٦٠.

(٢) ينظر شرح التسهيل ١٣٤/٣-١٦٤.

(٣) البيت من البسيط الديوان ٥١٢، وينظر المغني ٣٢٠/١، وأوضح المسالك٢٧/٣،وشرح الأشموني٩٦١/١.

(٤) ينظر صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق حديث رقم (٣٣١٨) ص:٥٥١.

الحقيقة أن لا تماثل بين هذه الأحرف في الدلالة على التعليل وإن كان المعنى العام واحدًا(١) ، وهذا ما صرّح به الدكتور فاضل السامرائي، وأتبع تصريحه ذاك بوقفة متأملة عند هذه الحروف من خلال النظر في النصّ القرآني، وكلام النحاة، وقد أفضى به ذلك التأمل إلى تقرير أن لكل منها معنى خاصًا، وإن كانت كلها تفيد التعليل(٢).

فالتعليل باللام عنده يفيد الاختصاص، والاستحقاق، كما هو الحال في قولنا: عَاقَبْتُهُ لإساءتِه، فاللام أفادت أن الإساءة سبب استحقاقه العقوبة.

والتعليل بالباء يفيد المقابلة والثمن كقولنا: عَاقَبْتَهُ بِذَنْبِهِ، فالتعليل بالباء أفاد العقاب مقابل الذنب الذي اقترفه صاحبه.

وكذا التعليل بـ (من) تفيد معنى الابتداء كقولنا: بكى من الألم، فالتعليل بـ (من) أفاد أن البكاء صدر من الألم، وحصل منه، فهو مبدأ الفعل.

والتعليل بـ (في) يفيد الظرفية، ففي قولنا: عَذَّبْتُهُ في فِعْلَتِهِ، فقد أفادت (في) أن الفِعْلَة حلّ فيها العذاب، وتضمَّنَتْهُ، واحتوته، احتواء الظرف على ما في داخله.

وكذا (على) يفيد التعليل بها عنده معنى الاستعلاء، ففي قولنا: كافأتُهُ على إحسانه، فالمعنى كأنك وضعت المكافأة على الإحسان، ولعله يعني بأن ما قبلها يكون نتيجة مترتّبة على ما بعدها، تتأخر عنها وتعلوها. ولا ينكر الدكتور السامرائي إمكان تعاقب هذه الحروف في الموضع الواحد، ولكن على أن كلا

---

(١) معاني النحو ٣/٧٧.

(٢) المرجع السابق ٣/٧٧- ٧٩ .

منها على تقدير معنى يختلف عن الآخر، ولا يساويه. وهو ما يعني إنكاره تناوب هذه الحروف، مع اتحاد معناها.

والحق أنّ ما ذكره يعضده التطبيق على النصوص القرآنية، التي لم يغفل ذكر بعض منها(١)..

***

(١) المرجع السابق ٣/٧٧- ٧٩ .

المبحث الثاني : التعليل بالحروف الناسخة:

أولا : التعليل بـ (لعل) :

اتفقت كلمة النحويين على دلالة (لعل) الناسخة على معنى الرجاء، كقولك: لعلَ الأمانيَ تتحققُ، والإشفاق كقولك: لعل البركانَ يثورُ(١).

ولكن اختلفت في دلالتها على التعليل، ففريق ذهب إلى ذلك، منهم نحاة الكوفة فيما نُسب إليهم(٢)،والأخفش والسيرافي، والهروي وابن مالك، وتابعهم الزركشي والسيوطي.

وقد أشار إلى ذلك الفراء في قوله تعالى:﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾{الشعراء : ١٢٩}، حيث قال :" معناه: كيما تخلدون"(٣).

ولم يُشر إلى ذلك في آية طه: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾{طه : ٤٤}، مع نصّ أبي حيَّان والألوسي على تصريحه بذلك فيها(٤).

أما الأخفش فقد أشار إلى ذلك في معانيه في قوله تعالى: {لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ}{طه : ٤٤}، فقد نظّر للآية الكريمة بقول الرجلِ لصاحبه، "افرغْ لعلنا نتغدى" وقولك للرجل: اعملْ عملَك لعلك تأخذُ أجرَك، والمعنى عنده في الأول: لنتغدى، والثاني: لتأخذه(٥).

---

(١) ينظر الكتاب ١٤٨/٢، والمقتضب ١٨٣/٤، والارتشاف ١٢٤٠/٣، والمغني ٢٨٧/١، والهمع ١٥٢/٢.

(٢) ينظر الجنى الداني ٥٨٠، والمغني ٢٨٨/١، والارتشاف ١٢٤٠/٣، والهمع ١٥٢/٢.

(٣) معاني القرآن ٢٨١/٢.

(٤) ينظر البحر المحيط ٢٣٠/٦، وروح المعاني مج ٨ ج١٦ ، ص: ١٩٥.

(٥) معاني القرآن للأخفش ٦٣١/٢.

وظاهر هذا التنظير- كما ترى - أن معنى (لعل) في الآية إنما هو التعليل، فـ{لَعَلَّهُ يَتَذَكَّر} بمعنى: ليتذكّر.

أما الهروي والسيرافي وابن مالك والزركشي فقد صرّحوا بذلك في كتبهم(١)، إلا أن السيرافي قد انفرد عنهم باجتهاده في وضع ضابط لدلالتها على التعليل، وهو وقوعها بعد الأمر(٢)، كقولك: اتقِ اللهَ لعله يجعلُ لك مخرجًا، وتفاءلْ لعلَ أيامكَ تُشرقُ بالخير.

والمتأمل شواهد من أجاز وقوعها للتعليل، أو قال باحتمال معناها ذلك في القرآن يلحظ عدم اطراد هذا الضابط في جميع الشواهد، فمنها ما سبق (لعل) فيها الخبر لا الأمر. ومنها قوله تعالى : ﴿وَأَلْقَى فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ {النحل : ١٥}، وقوله: {وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ}{الشعراء : ١٢٩}، بل إن ما يطّرد في جميعها إنما هو وقوع خبر(لعل) فيها فعلا مضارعًا.

والحق أن من العلماء من بالغ في دلالتها على التعليل، وهو الواقدي(٣)، الذى ذهب إلى ادعاء أن جميع ما في القرآن من (لعل)- ولم يقيدها بسبق أمر لها، أو إلحاق مضارع بها-للتعليل عدا آية الشعراء المتقدمة: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ}، فـ

---

(١) ينظر الأزهية ٢١٨، وشرح الكتاب ٢٢٣/٢، وشرح التسهيل ٧/٢، والبرهان ٣٩٤/٤، ومعجم الأدوات النحوية ١٦٢.

(٢) شرح الكتاب ٢٢٣/٢.

(٣) هو محمد بن عمر بن واقد السلمي، من أقدم المؤرخين في الإسلام، ومن أشهرهم، ومن حفّاظ الحديث، ولد بالمدينة سنة ١٣٠، وانتقل إلى العراق سنة ١٨٠هـ في أيام الرشيد، وولي القضاء ببغداد واستمر إلى أن توفي فيها سنة ٢٠٧هـ، من مؤلفاته: المغازي النبوية، وتفسير القرآن ، وأخبار مكة.(الأعلام٣١١/٦)

(لعل) في الآية عنده تدل على التشبيه(١). واستثناؤه هذه الآية مردود – عندي–باحتمالها معنى التعليل بدليل قراءة عبد الله ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾: (كي تخلدون)(٢)، إلا أن إثبات نون الفعل مع (كي) في القراءة موضع نظر؛ لاقتضاء (كي) نصب المضارع بعدها لا رفعه.

هذا أما الفريق الثاني فهم القائلون بمنع وقوعها للتعليل، ومنهم سيبويه والمبرد – فيما يظهر–من تفسيرهما معنى (لعل) بالترجي في آية (طه) التي استدلّ بها وبغيرها المجيزون وقوعها للتعليل.

يقول سيبويه: " فالعلم قد أتى من وراء ما يكون، ولكن اذهبا أنتما في رجائكما وطمعكما، ومبلغكما من العلم وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلما"(٣). وتابعهما في رأيهما بعض المتأخرين منهم الزمخشري(٤)، والرضي(٥)، وأبو حيان(٦)، يقول الرضي: " والحق ما قاله سيبويه، وهو أن الرجاء والإشفاق يتعلق بالمخاطبين، وإنما ذلك؛ لأن الأصل ألا تخرج الكلمة عن معناها بالكلية فـ (لعل) منه تعالى حمل نا على أن نرجو أو نشفق، كما أن (أو) المعنية بالشك إذا وقعت في كلامه تعالى كانت للتشكيك أو الإبهام لا للشك تعالى الله عنه"(٧).

---

(١) ينظر البرهان ٣٩٤/٤، ومعجم الأدوات النحوية ١٦٢.

(٢) ينظر البحر المحيط ٣١/٧، وروح المعاني ١١٠/١٩/مج١٠ جـ، ولم أقف على القراءة في الإتحاف للبناء، أو إعراب القراءات الشواذ للعكبري.

(٣) الكتاب ٣٣١/١، وانظر المقتضب ١٨٣/٤.

(٤) ينظر الكشاف ١٢٢/٣.

(٥) وشرح الكافية ٣٣٣/٤.

(٦) البحر المحيط ٣١/٧.

(٧) شرح الكافية ٣٣٣/٤.

ومع نص الألوسي على أسبقية معنى التعليل إلى الأذهان في آية طه لكنه يرى الصحيح أن تكون للترجي- كما قال سيبويه- وهو المشهور من معانيها(١).

وما يستظهر من سكوت الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة عن الإشارة إلى دلالتها على التعليل عند بيانه لمعانيها مع إيراده في دراسته لـ (لعل) بعض أقوال من قال بدلالتها على ذلك، موافقته لسيبويه والمبرد(٢) .

والأصح – في رأيي – عدم إنكار دلالتها على التعليل مع ورود قراءة عبد الله بن مسعود قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾{الشعراء : ١٢٩}، " كي تخلدون"(٣)، فهي تؤكد وقوع (لعل) دالة على التعليل أحيانًا، وإن كان الكثير دلالتها على الترجي، مع تقييد ذلك – فيما أرى – بوقوع خبرها فعلا مضارعًا- كما يظهر من شواهدها، وألا تُسبق بالفعل(دَرَى) مع مناسبة السياق .

ومن الشواهد المحتملة ذلك فضلا عمّا تقدَّم قوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾{البقرة: ١٨٦}، وقوله: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ}{البقرة: ١٨٧}، وقوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ {يوسف: ٢}، وقوله : ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ {المؤمنون: ٤٩}.

****

---

(١) ينظر روح المعاني مج ٨ جـ ١٦ صـ ٩٥\

(٢) ينظر دراسات لأسلوب القرآن مج ٢ ق١،ج٢،ص:٦٠٤-٦٠٥

(٣) ينظر البحر المحيط ٣١/٧، وروح المعاني مج ١٠،جـ١٩،ص: ١١٠.

ثانياً: التعليل بـ (كأنْ) :

كما أن (كأنْ) المخففة تأتى دالة على التشبيه، وعلى الظن، فإنها تأتي دالة على التعليل كاللام و(كي)، وقد انفرد بالإشارة إلى ذلك الزجاجي مُمثّلا له بقوله: " جِئْتُ كأنْ تنظرُ في أمري" بمعنى : كي تنظرَ، ولم يذكر لـذلك شاهدًا(١).

ولعل عدم ورود شاهد قد كان وراء صمت من ألّف في الحروف من النحاة عدا الزجاجي عن إثبات معنى التعليل لـ (كأنْ)، وهو الأصح فيما أرى

****

(١) ينظر حروف المعاني للزجاجي ص:٤٢.

المبحث الثالث: التعليل بالفاء:

من ينظر في كتب الحروف ككتاب حروف المعاني للزجاجي، والأزهية للهروي، ورصف المباني للمالقي، والجنى الداني للمرادي، ومغني اللبيب لابن هشام، فإنه لا يجد في كتبهم إشارة إلى دلالة الفاء على التعليل ضمن ما تدل عليه من معانٍ.

ومن صرّح بدلالتها على ذلك المحدثون، ومنهم الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، والشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، والشيخ محيي الدين الدرويش، ومحمود صافي، فأما الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد فقد كانت إشارته إلى ذلك في إعرابه لبعض الشواهد الشعرية في كتابه (منحة الجليل)(١)، ومنها قول الشاعر(٢):

سلي إنْ سألتِ الناسَ عنّا وعنْهُمُ ... فليسَ سواءٌ عالمٌ وجهــولُ

وقول الشاعر(٣):

صاح شمّــر ولا تَزَلْ ذاكــرَ المو ... تِ فنسيانُه ضــــلالٌ مبــين

وقول الشاعر(٤):

تعزّ فلا شيءٌ على الأرض باقيًا ... ولا وَزَرٌ مما قضَى اللهُ وَاقِيا

وقول الصمة بن عبد الله(٥):

---

(١) ينظر منحة الجليل ٢٥٤/١، و٢٤٧، و ٢٨٩، و ٦٦، ٢٧٤، و ٣٢١.

(٢) البيت من بحر الطويل. ينظر شرح التسهيل ٣٤٩/١، والمساعد ٢٦١/١، وشفاء العليل ٣١٤/١.

(٣) البيت من بحر الخفيف ينظر شرح التسهيل ٣٣٤/١، وشرح ابن عقيل ٢٤٧/١، وشفاء العليل ٣٠٧/١،والهمع٦٥/٢.

(٤) البيت من بحر الطويل ينظر شرح التسهيل ٣٧٦/١، والجنى الداني ٢٩٢، والمغني ٢٣٩/١، والمساعد ٢٨٢/١، وشفاء العليل٣٣١/١.

(٥) البيت من بحر الطويل ينظر المفصّل ٢٣٦، وشرح الكافية الشافية ١٩٤/١، وشرح ابن عقيل ٦٦/١، وشفاء العليل ١٥٠/١.

دَعانيَ من نجدٍ فإنَّ سنينَهُ لعِبْنَ بنا شِيبًا وشيبننا مُرْدَا

وقول العباس بن مرداس (١):

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإنَّ قومِي لمْ تأكلهُمُ الضَّبُعُ

وقول الشاعر(٢):

فلا تَلْحَنِي فيها فإنَّ بحبِّها أخاك مُصَابُ القلب جَمٌّ بَلابلُهْ

وأما الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة فقد كانت إشارته لـذلك عارضة، في أثناء دراسته لـ (إنَّ)، و(أنَّ) فقد نبه إلى وقوع الفاء قبـل (إنَّ) ، جوابًا للأمر، دالة على معنى التعليل في بعض الشواهد في القرآن عددها اثنا عشر شاهدًا(٣)، ومنها قوله تعالى: ﴿اهْبِطُواْ مِصْراً فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ﴾ {البقرة : ٦١}، وقوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ {هود : ١١٥}، وقولـه سبحانه: ﴿قُلْ تَمَتَّعُواْ فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾ {إبراهيم : ٣٠}، أما الشيخان محيي الدين الدرويش، ومحمود صافي فقد أشارا لذلك في إعرابهما لبعض آيات القرآن الكريم، ومنها قوله تعالى: {وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ الـزَّادِ التَّقْـوَى}(٤)، وقولـه: ﴿وَاصْبِرْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (٥) .

---

(١) البيت من بحر البسيط ينظر الكتاب ٢٩٣/١، والخصائص ٣٨١/٢، وشرح التسهيل ٣٦٥/١، والجنى ٥٨٢، والمغني ٣٥/١.

(٢) البيت من بحر الطويل ينظر الكتاب ١٣٣/٢، وشرح التسهيل ١٢/٢، والمغني ٦٩٣/٢، وشرح ابن عقيل ٣٢١/١، والخزانة ٥٧٢/٣.

(٣)ينظر دراسات لأسلوب القرآن مج ١ ق ١ج١، ص: ٥٦٨،٥٦٧.

(٤) ينظر إعراب القرآن لمحيي الدين عبد الدرويش ٢٩٣/١، والجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي مج ٤٠٨/١

(٥) ينظر إعراب القرآن لمحيي الدين الدرويش ٤٤١/٤،والجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي مج٣٦٦/٦.

وقوله: ﴿قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾(١).

والمتأمل شواهد فاء التعليل في القرآن الكريم، وفي كلام العرب يلحظ اقتصار دخول فاء التعليل هذه على الجملة الاسمية، والكثير دخولها على جملة(إنَّ) ومعموليها، وهو ما اطّرد في القرآن الكريم(٢)، وقد تقدّم ذكر بعض شواهد ذلك ، ويبقى أن أقول بأن ليس لقائل أن يدّعي أنّ فاء السببية هي فاء التعليل، التي أشرتُ إليها، ففاء السببية تفيد الجزاء ، وأعني بذلك ترتُّب حصول ما بعدها على ما قبلها، فإذا قلنا: اتق اللهَ فتُفْلِحَ، فمعناه: إنْ اتّقيْتَ اللهَ أَفْلَحْتَ، أي : ترتّب الفلاح على التقوى، وليس معناه: اتقِ اللهَ لتفْلِحَ، فليس الفلاح علة التقوى، وإنما عاقبته وجزاؤه.

****

(١) ينظر إعراب القرآن لمحيي الدين الدرويش ١٩١/٥،والجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي مج١٨٩/٧.

(٢) ينظر دراسات لأسلوب القرآن مج ١ ق ١ج١، ص: ٥٦٨،٥٦٧.

الفصل الثاني: التعليل بغيرها

المبحث الأول : التعليل بالاسم :

أولا: التعليل بالمفعول لأجله:

الكثير – كما رأينا – فيما تقدّم وقوف الأدوات منتصبة في حشو الجمل دالة على التعليل. أما دلالة الاسم على ذلك، فذلك لا نجده يلوح في العربية إلا في صورة واحدة، وهي المصدر المُعَلِّل لعامله، الموسوم بالمفعول لأجله.

وقد اختلف النحاة في شرائط نصب الاسم مفعولا لأجله، فمنهم من عدها ثلاثة: المصدرية، وإبانة التعليل، والاتحاد مع عامله في الزمان والفاعل(١).

وهم أكثر النحاة ، ومنهم من زاد أن يكون من أفعال النفس الباطنة، لا من أفعال الجوارح الظاهرة (٢).

ومنهم من أضاف أن يكون مقارنًا للفعل في الوجود، وأن يكون أعمّ منه، ولا يكون بلفظه ومعناه(٣).

تقول: سَافَرْتُ طَلَبًا للعلم، وأصْغَيْتُ رغبةً في الفهم، بنصب (طلبًا) و (رغبةً) مفعولا لأجله، عند جمهور النحويين على اختلاف رؤاهم في شرط ذلك.

وقد خالف في ذلك جمهور الكوفة، فقد نقل عنهم نصبه مفعولا مطلقًا(٤)،والتقدير على رأيهم في المثال الأول: طَلَبتُ العلمَ بسفري طَلَبًا، ورغبتُ بإصغائي الفهم رَغْبَةً. ولم أقف على ما يثبت صدق المنقول عنهم، فما صرّح به الفراء في (معاني القرآن)، نصبه مفعولا لأجله، لا مفعولا مطلقًا، حيث

---

(١) ينظر شرح التسهيل ١٩٦/٢، والارتشاف ١٣٨٣/٣، والهمع ١٣١/٣-١٣٢.

(٢) ينظر الارتشاف ١٣٨٣/٣، والهمع ١٣٢/٣.

(٣) ينظر الارتشاف ١٣٨٤/٣، والهمع ١٣٣/٣.

(٤) المصدر السابق.

قال: في قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ {البقرة : ١٩}، فنصب (حذر) على غير وقوع من الفعل عليه، لم ترد (يجعلونها حذرًا)،إنما هو كقولك: أعطيْتُكَ خوفًا وفرقًا. فأنت لا تعطيه الخوف، وإنما تعطيه من أجل الخوف، فنصبه على التفسير وليس بالفعل(١).

فهو كما يظهر من تفسيره لمعنى المصدر في المثال بـــ (أَعْطَيْتُكَ منْ أجل الخوف) أن المصدر عنده مفعول لأجله وليس مفعولا مطلقًا. ولعل ذلك الرأي المنسوب إلى الكوفيين هو رأي من عداه من نحاة الكوفة، ويضعِّفه عندي ما فيه من تكلُّف تأويل لا ينساقُ إليه السياق إلا بتغييرٍ في الأمثلة–كما رأينا–، وتقديرٍ محذوف لا داعي له، والمعلوم أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاجُ إليه .

وقد اختلف النقل عن الزّجاج من البغداديين فنُقِل عنه متابعته الكوفيين في مذهبهم(٢)، كما نقل عنه ذهابه مذهب جمهور البصريين(٣).

وقد فهم أحد المحدثين وهو الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة – رحمه الله – من بعض نصوصه في معانيه إجازته نصب المصدر المُعَلَّل على نزع الخافض.

والسؤال الفارض نفسه هنا ما حقيقة مذهب الزجاج ؟ يقول الزجاج في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ ﴾ {البقرة : ١٩}: " وإنما نصبَ (حَذَرَ الموتِ)، لأنه مفعول له، والمعنى: يفعلون ذلك لحذر الموت، وليس نصبه لسقوط اللام، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر، كأنه قال: يحذرون حذرًا؛

---

(١) معاني القرآن ١٧/١.

(٢) ينظر شرح التسهيل ١٩٨/٢،الارتشاف ١٣٨٤/٣،والمساعد ٤٨٥/١، وشفاء العليل٤٦٢/١.

(٣) ينظر الارتشاف ١٣٨٤/٣.

لأن جعلهم أصابعهم في آذانهم من الصواعق يدل على حذرهم الموت، وقال الشاعر (من بحر الطويل) :

وأغْفِرُ عوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِمِ تَكَرُّمًا

والمعنى : لادخاره، وقوله : وأغْفِرُ عوْرَاءَ الكَرِيمِ، معناه: "وأدّخر الكريم"(١).

الحق أن المتأمل كلام الزجاج المتقدّم يجده ينص بادئ الأمر على أن المصدر (حذرَ الموتِ) مفعول لَه، ويؤكد ذلك بتقديره للمعنى بتقدير لام التعليل قبل المصدر.

ولكن ما يُستغربُ له تعليلُه نصبه مفعولا له بتأويله بالمصدر–أي: المفعول المطلق–أعني المفعول المطلق، فهو عنده في المعنى بمثابة (يحذرون حذرًا)، ونصّه محتملٌ في رأيي ثلاث احتمالات:

أولها: أن (حذرَ الموتِ) عنده مفعول لأجله، وتنظيره له بـ : يحذرون حذرًا ما هو إلا تفسير للمعنى، وأراد به الإشارة إلى دلالة المفعول لأجله على توكيد المعنى كالمفعول المطلق، فالمعنى : يجعلون أصابعهم في آذانهم لحذر الموت حذرًا، أي: لحذرهم من الموت حذرًا .

والثاني : أنه مفعول مطلق كما نُقِلَ عن الكوفيين، ويدل على ذلك تأويله (حذر الموت) بـ (يحذرون حذرًا) .

والثالث : صحة تقديره عنده مفعولا لأجله، كما يظهر من تصريحه بأنه مفعول له، وتقديره مفعولا مطلقًا كما يومئ تنظيره لمعناه.

ويقويه نصّه الصريح في شاهد مماثل له على صحة تقدير الوجهين. يقول

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٩٧/١.

إلى الأذهان، وكذا ادعاء نصبه حالا، فيبعده –عندي–أمران: الأول: أن وقوع المصدر حالا سماعي لا ينقاس عند جمهور النحاة، والثاني: أن المعنى الظاهر الذي لا تخطئه عين مبصر، ولا عقل متدبّر من أول وهلة إنما هو قصد التعليل لا الحال.

وفي ظني أن توجيهات النحاة المتعددة التي ذكرها الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة في هذه الآية أو تلك ما هو إلا من باب إظهارهم البراعة النحوية في استعراض الممكن من التأويلات، وإن كان فيها من التكلُّف ما فيها.

ثانياً : التعليل بـ (إذْ):

لا تقع (إذ) للتعليل عند الجمهور – كما يقول ابن هشام –(١)، والناظر في كتب المتأخرين يلحظ إثبات أكثرهم وقوعها لهذا المعنى، كقولنا: ضَرَبْتَهُ إذْ أَسَاءَ، فالمعنى عندهم: ضَرَبْتَهُ لأجلِ إساءتِهِ. وممن صرّح بذلك منهم: الزمخشري، وابن مالك، والرضي، والمرادي، وابن هشام، والزركشي، والسيوطي(٢).

أما المتقدمون فقد نسب ابن مالك إلى أحدهم وهو سيبويه – رحمه الله– إشارته إلى وقوعها للتعليل في تفسيره لقول العرب: " أمَّا أنت منطلقًا انطلقت" حيث قال: " وأشار إليها سيبويه فقال: ... إن (أنْ) في قولهم: أما أنت منطلقًا انطلقت بمعنى (إذْ)، و (إذْ) بمعنى (أنْ) إلا أن (إذ) لا يحذف فيها الفعل.. هذا نصه" (٣).

والظاهر أن استظهار ابن مالك ما أشار إليه مبناه ما نُقل عن البصريين

---

(١) المغني ٨٢/١.

(٢) ينظر الكشاف ٤٤٩/٣، وشرح التسهيل ٢٠٨/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٠١/٣، والجنى الداني ١٨٨، والمغني ٨١/١، والبرهان ٢٠٧/٤، والإتقان ٣٦١.

(٣) شرح التسهيل ٢٠٩/٢.

من تقديرهم: أمّا أنت منطلقًا بـــ: لأنْ كنْتَ منطلقًا، بتقدير لام التعليل قبل (أنْ) المصدرية المدغمة في (ما)(١).

أما على تقدير سيبويه للقول في (الكتاب) حين قال:" فلما كان قبيحًا عندهم أن يذكروا الاسم بعد (انْ) ويبتدئوه بعدها. حملوه على الفعل حتى صار كأنهم قالوا : إذا صرْتَ منطلقًا فأنا انطلق معك؛ لأنها في معنى (إذ) في هذا الموضع(٢)" .

فلا يظهر لي من النص أن (أنْ) عنده بمعنى (إذ) مرادًا بها التعليل في القول، وإنما الظاهر أنها بمعنى الظرفية المتضمنة معنى الشرط ، ويقوي هذا الفهم قوله بعد ذلك: " فإن أظهرت الفعل قلت: أما كنت منطلقًا انْطَلَقْتُ، إنما تريد: إنْ كنت منطلقًا انْطلَقْتُ(٣).

فإن صحّ هذا الفهم، فهذا يعني أن مذهب سيبويه، كمذهب الكوفيين في تقدير (أنْ) بمعنى (إنْ) في قول العرب(٤). أما من يلمح من كلامه دلالة (إذْ) على التعليل من المتقدمين فيما بدا لي فهو ابن جني الذي لفت إلى ذلك في قوله عزّ وجل : ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ {الزخرف : ٣٩}، حيث قال: " ألا ترى أن عدم انتفاعهم بمشاركة أمثالهم لهم في العذاب، إنما سببه وعلته ظلمهم، وإذا كان كذلك كان احتياج الجملة إليه، نحوًا من احتياجها إلى المفعول له، نحو قولك: قصدتُكَ رغبةً في برِّك، وأتيتُكَ طَمَعًا في

---

(١) ينظر شرح الكتاب للسيرافي ٢/١٩٠.

(٢) الكتاب ١/٢٩٤ .

(٣) الكتاب ١/٢٩٤ .

(٤) ينظر شرح الكتاب للسيرافي ٢/ ١٩٠.

صِلَتُكَ. ألا ترى أن معناه: أنكم عدمتم سُلوة التأسي بمن شاركَكم في العذاب لأجل ظلمكم فيما مضى(١).

وإلماح ابن جني إلى دلالتها على التعليل في النص، إنما هو تصريح منه بدلالتها على ذلك عند الشيخ محمد عضيمة(٢).

وكما اختلف النحاة في صحة وقوع (إذْ) للتعليل فقد وقع الخلاف بينهم في نوعها من ناحية الاسمية والحرفية، ففريق منهم ذهب إلى بقائها على ظرفيتها، وآخر إلى حرفيتها. وممن ذهب إلى الأول الشلوبين(٣)، وممن ذهب إلى الثاني: السهيلي، فيما يبدو من كلامه(٤)، وابن مالك فيما نُسب إليه(٥)، ولم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه.

وهو الأولى عند رضي(٦)، وينسبه إلى سيبويه من عزا إليه وقوع (إذْ) للتعليل عنده(٧) . ويرى الشيخ عضيمة بقاءها على ظرفيتها؛ لأمرين: الأول: اقتضاء القول بمصدريتها، القول بذلك في (حيث) أيضًا لإفادتها التعليل مثلها.

والثاني: أن (أذْ) مفيدة للتعليل في قوله تعالى: ﴿أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ {آل عمران : ٨٠}، ولو وضعت مكانها (أنْ) المصدرية ما صحّ

---

(١) الخصائص ٢/١٧٣.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن مج ١ق١جـ ١/١٥١ .

(٣) الجنى الداني ١٨٩.

(٤) نتائج الفكر ١٣٥.

(٥) الجنى الداني ١٨٩.

(٦) شرح الكافية ٣/٢٠١.

(٧) ينظر الارتشاف ٣/١٤٠٤، والإتقان ٣٦١.

ذلك؛ لأن المصدرية لا تقع بعدها الجملة الاسمية إلا إذا كانت المخففة من (أنْ)(١).

ويردّ قول الشيخ محمد عضيمة الأول عندي: أن تشابه حرفين أو اسمين في معنى لا يقتضي اتفاقهما في كل ما يتعلق بهما من أحكام.

ويردّ الثاني : أن تأويل (إذْ) للتعليل بـ (أنْ) مسبوقة باللام ما هو إلا تفسير للمعنى لا يقتضي التزام تقدير (أنْ) موضع (إذْ) .

فـ (أنْ) لا تفيد التعليل في الأصل، ولذا قال السمين الحلبي أن تسمية (أنْ) للتعليل مجاز؛ لأن ذلك على حذف حرف العلة(٢) . والأولى عندي أن يقال بأن (إذْ) للتعليل كاللام، وأنها حرف.

هذا ومما جاء من الشواهد المحتملة دلالة (إذْ) على التعليل(٣) في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِ﴾ {الأحقاف : ٢٦}، وقوله: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ {الأحقاف : ١١}، وقوله : ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ﴾ {الكهف : ١٦}، وقوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَىٰ، إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ﴾ {طه: ٣٧-٣٨} وقوله تعالى المتقدم : ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ {الزخرف: ٣٩}، ومن شواهد ذلك في كلامهم قول الأعشى(٤):

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن مج١،ق١،جـ١/ ١٤٩ .

(٢) ينظر الدر المصون ٥٩٢/٩.

(٣) ينظر دراسات لأسلوب القرآن مج١،ق١،ج١/ ١٤٩-١٥١ .

(٤) ينظر الديوان ٢٣٣، المغني ٦٣١/١،٦٠٩،٢٣٩،٨٢، وشرح الدماميني ٣/٨١١ . .

إنْ مَحَـلا وَإنْ مُـرْتَحَـــــلا وَإنَّ فِي السَّفْـرِ إذْ مَضَـوْا مَهَـلا

وقول الفرزدق[1] :

فَأصْبَحُوا قَدْ أعَادَ اللهُ نعْمَتَـهُمْ إذْ هُـمْ قُرَيْشٌ وَإذْ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ

وقول الشنفرى[2] :

وَإنْ مُدَّتْ الأيْدِي إلَى الزَّادِ لَمْ أكُنْ
بأعْجَلِهِمْ إذْ أجْشَعُ القَوْمِ أعْجَـــلُ

***

(1) البيت من بحر البسيط . الكتاب ٦٠/١، والمقتضب ١٩١/٤، والارتشاف١٤٠٤/٣، الجنى الداني ١٨٩، والمغني ٨٢/١، وشرح الدماميني ٣١٧/١.

(2) البيت من بحر الطويل . ينظر شرح التسهيل ٣٨٢/١، وشرح الكافية الشافية ٤٢٤/١، والجنى الداني ٥٤، وشرح ابن عقيل ٢٨٦/١، وأوضح المسالك ٢٦٤/١.

المبحث الثالث: التعليل بالجملة:

(إنّ) كما هو معلوم تفيد التوكيد، ولم يقل بإفادتها التعليل أحد من النحاة- فيما اطلعتُ عليه من الكتب -وما أشار إليه بعض المتأخرين من جواز كسر همزتها، إذا وقعت موقع التعليل(١)، كقولنا: اصبرْ إنَّ اللهَ معَ الصابرين، وقولنا: ابتسمْ إنَّ الابتسامَ يفتحُ مغاليقَ القلوبِ، إنما يعنون بذلك أن الجملة منها ومعموليها قد تقع في سياق التعليل، ولا يعنون أنها تدلَ بلفظها على ذلك .

وما إدراجي التعليل بجملة (إنَّ) ضمن أساليب التعليل، إلا من باب التسامح في التعبير الذي تبعت فيه الزركشي، فالناظر في كتابه(البرهان) يجده يجعل من ضمن الطرائق الدالة على العلة: الإتيان بـ (إنَّ) يقول: "السادس - يعني من الطرق الدالة على العلة، الإتيان بـ (إنَّ)، كقوله تعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ {المزمل : ٢٠}..."(٢).

ولا يقصد بذلك أن (إنَّ) تدل على العلة، وإنما الجملة المستهلة بها قد تأتي لبيان العلة، حيثُ يقول معلقًا على قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ {يس : ٧٦}: " وليس هذا من قولهم؛ لأنه لو كان قولهم لما حزن الرسول، وإنما جيء بالجملة لبيان العلة والسبب في أنه لا يحزنه قولهم"(٣).

ولعل الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة قد تأثر بمقال الزركشي هذا، فعدّ التعليل في مثل ما تقدّم ذكره من أمثلة وشواهد من التعليل بجملة (إنّ) ومعموليها(٤).

---

(١) ينظر النحو الوافي ٦٥٨/١، ودراسات لأسلوب القرآن مج١، ق١، ج١/ ٥٧٠.

(٢) البرهان ٩٦/٣.

(٣) ينظر دراسات لأسلوب القرآن مج ١ق١،ج١/٥٧٠.

(٤) المصدر السابق.

والأقرب في رأيي أن يقال : إن أداة التعليل فيما تقدّم وأمثاله إنما هي فاء التعليل محذوفة مقدرة، فقولنا: اصبر إنَّ اللهَ معَ الصابرين، على تقدير: فَإنّ اللهَ مَعَ الصَّابِرِين.

ويعضد قولي أمران: الأول : ظهور الفاء في بعض الشواهد في القرآن الكريم، وكلام العرب، و" ظهور الشيء في بعض المواضع ، دليل على أن هذا الموضع محل له"(١).

ومن هذه الشواهد قوله تعالى: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾ {القصص : ٨} وقوله: ﴿وَاصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ {هود : ١١٥}(٢).

والأمر الثاني: إشارة الزركشي إلى أن علامة التعليل في الجمل الدالة على العلة: صحة وضع فاء السبب موضع (إنَّ)، يقول بعد ذكره بعض شواهد ذلك:" وتوضيح التعليل – يعني علامته– أن الفاء السببية لو وضعت مكان(إنَّ)لحسن"(٣)، فدليل إفادة الجملة التعليل – كما يرى – صحة وضع فاء التعليل أو فاء السببية كما أطلق عليها موضع (إنَّ)، وهي إيماءة إلى أن الجملة ليست طريقة التعليل أو أداته.

والحق أن استعماله مصطلح فاء السببية في هذا الموضع فيه نظر، ففاء السببية في اصطلاح النحاة لا تفيد التعليل، وإنما الجزاء الذي يعني به ترتب وقوع

---

(٢) يُنظر عدا ذلك من الشواهد في مبحث التعليل بالفاء، ص: ٦٢٢– ٦٢٤

(١) ينظر عدة السالك للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد٣/١٣–١٤.

(٣) البرهان ٣/٩١.

مضمون ما بعدها على ما قبلها(١)، فضلا عن أنها لا تأتي إلا متلوة بالفعل المضارع مسبوقة بنفي أو طلبٍ محضين، كقولك: اتقِ اللهَ فيجعلَ لك مخرجًا، فالمخرج هو نتيجة التقوى، وليس علة التقوى.

وعليه فقد كان الأولى بالزركشي استعمال مصطلح فاء التعليل لا فاء السببية، أضف إلى ذلك أن تحديده العلامة بصحة وضع الفاء موضع (إنّ) لا قبلها لا يخلو من إشكال أشرتُ له من قبل، فـ(إنّ) – كما قلت–تفيد التوكيد لا التعليل، فكيف يصح وضع فاء التعليل موضعها لاختبار دلالة الجملة على التعليل؟!

والأقرب – عندي–أن تكون علامة ذلك إنما هي صحة وضع الفاء قبل (إنّ) لا موضعها، وهذا التقدير يستقيم مع جميع الجمل الدالة على التعليل سواء كانت مستهلة بـ (إنّ) أم لم تكن. ويقويه ما جاء من شواهد الجمل المعللة مسبوقة بالفاء مستهلة بـ (إنّ)، وغير مستهلة.

ولينظر شواهد ذلك في حديثي عن فاء التعليل.

***

(١) ينظر شرح ألفية ابن معطٍ ٣٤٨/١، ومعجم مصطلحات النحو والصرف ١٩٢.

الخاتمة

حمدًا لله على ما تفضّلَ به من نعمائه، بتيسير كتابة البحث وإتمامه، بعد أن تكاثرتْ العقبات وأرهقت كاهله.

هذا وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات، ومن أهم النتائج ما يلي:

١- أنَ أساليب التعليل النحوية، عند التأمل لا تخرج عن ثلاثة أنواع:

الأول: التعليل بالحرف، وهو أكثرها استعمالا، وأكثرها تنوعًا.

والثاني: التعليل بالاسم، ويكاد ينحصر في التعليل بالمفعول لأجله، و(إذْ) التعليلية عند من عدّها ظرفًا.

والثالث: التعليل بالجملة، ويقتصر على الجملة الاسمية-كما ظهر من البحث – مستهلة بـ (إنَّ) تارة وغير مستهلة تارة أخرى.

٢- أن الأصحّ إطلاق القول بدلالة (كي) على التعليل حيثما حلّت، وكيفما جاءت، لا كما قال أكثرهم بدلالتها على التعليل حينًا، وعلى المصدرية حينًا آخر. وذلك لعدة أمور: أحدها: مقال أصحاب المعاجم الناطق بدلالتها على التعليل وحده. وثانيها: اقتضاء ادعاء تنوع دلالتها، اضطرار البصريين إلى تقدير لام التعليل محذوفة عند تقديرها مصدرية مع عدم الحاجة إلى ذلك إن قيل بمقال المعجميين. والثالث: تصريح المتأخرين بأنها لا تقع إلا دالة على التعليل، أو في مقام التعليل.

٣- تفضيل رأي جمهور البصره والكوفة، القائل بوقوع (حتى) للتعليل على رأي من أنكر، وذلك لتأييد السماع له من جهة، ولما نصّ عليه ابن جني من أن إجماعهم حجة ما لم يخالف نصًا، أو مقيسًا على نصّ.

٤- اختلاف النحاة في تقدير نوع اللام قبل الفعل باختلاف أحوال الجملة، وما سبقها أو لحق بها، والأرجح عندي تقديرها بعد فعل الإرادة والأمر، وفعل القسم تعليلية لا غير .

٥- لا سبيل لإنكار دلالة (لعلّ) أحيانًا على التعليل، مع ورود قراءة ابن مسعود قوله تعالى : { لَعَلَّكُمْ تَخلُدُون}: " كَيْ تَخْلُدُون" ويلزم- فيما يظهر من الشواهد- تقييد ذلك بوقوع خبرها فعلا مضارعًا، وألا تُسبق بالفعل (دَرَى) مع مناسبة السياق.

٦- لزوم إدراج فاء التعليل ضمن قائمة أدوات التعليل، وهو ما نبّه إليه المحدثون، وسكت عنه المتقدمون من النحاة والمتأخرون، والمتأمل شواهد الفاء يلحظ اقتصار دخولها على الجمل الاسمية، بل والكثير دخولها على جملة (إنْ) ومعموليها، وهو المطّرد في القرآن الكريم.

٧- الأصحّ في التعليل بالجملة أن يقال بأنّ المُعلّل فاء التعليل محذوفة لا الجملة، لما يلحظ من تشابه الجمل الدالة على التعليل، المسبوقة بالفاء، وغير المسبوقة؛ فضلا عن أنّ كثرة ظهور الشيء في المحل يدل على أنه له.

٨- الأقرب في (إذْ) التعليلية، أن تكون حرفًا لا ظرفًا، إذ ظاهر شواهدها أنها بمعنى اللام، واللام لا معنى للظ فية فيها.

٩- لم يقع الاسم وسيلة تعليل-كما ذكرت سابقًا- إلا بالتعليل بالمفعول لأجله، و(إذ) عند من عدّها ظرفًا، ولا يبعد عندي القول بأن التعليل بالمفعول لأجله، إنما هو على نزع الخافض لام التعليل، فيكون حينئذٍ من التعليل بالحروف لا بالاسم .

هذا ومن أهم توصيات البحث ما يلي:

١- أن يتبع درس النحوي التطبيقي على القرآن الكريم، درسٌ تحليلي مقارن بين آيات التعليل، وذلك للكشف عن الفروق المعنوية، بين أساليب التعليل وسياقاتها، وأسرار الاصطفاء القرآني، لأسلوب دون الآخر، في موضع دون الآخر.

٢- دراسة أساليب التعليل في المدونات التراثية والحديثة، بهدف المقارنة بين استعمال القدماء والمحدثين، والفروق بينهم في نوع الأساليب المستعملة، وكثرتها وقلتها، وأسباب ذلك مع ملاحظة أثر الظروف الثقافية والاجتماعية في ذلك.

*****

المصـــادر والمراجـــع

١. الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي – ت : فؤاد أحمد زمرلي– بيروت : دار الكتاب العربي – ٢٠١٢م.

٢. أدوات التعليل في النحو العربي جمعًا ودراسة، د. محمد مصباح ، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ببني سويف – العدد الثاني – ٢٠٠٩م.

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد –ط١– القاهرة، مكتبة الخانجي– ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٤. الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي – ت : عبد المعين المَلُوحي – ١٤١٣هـ /١٩٩٣م.

٥. الأصول في النحو ، لأبي بكر بن السرّاج – ت: د. عبد الحسين الفتلي– ط٢ – بيروت : مؤسسة الرسالة – ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .

٦. إعراب القرآن لأبي جعفر النحَّاس –ت: د. زهير زاهد–ط٣–بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية –١٤٠٩/١٩٨٨م.

٧. إعراب القرآن وبيانه، لمحيي الدين الدرويش– دمشق : دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت : اليمامة – ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٨. الأعلام (قاموس وتراجم) لخير الدين الزركلي – ط ٨ – بيروت : دار العلم للملايين – ١٩٨٩م.

٩. الاقتراح في أصول النحو وجدله، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي – ت : د. محمود فجَّال – ط١ – مطبعة الثغر– ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

١٠. الانصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري –ت : محمد محيي الدين عبد الحميد–بيروت : دار الفكر –بدون تاريخ .

١١. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين ابن هشام – طبعة جديدة – صيدا : المكتبة العصرية – ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م .

١٢. البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين الزركشي – ت : محمد أبو الفضل إبراهيم–بيروت : دار المعرفة – دون تاريخ .

١٣. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي – ت : محمد أبو الفضل إبراهيم – صيدا ، بيروت : المكتبة العصرية – بدون تاريخ .

١٤. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري –ت: علي البجاوي – القاهرة – مطبعة عيسى البابي الحلبي – دون تاريخ .

١٥. تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي – ت : الشيخ عادل بن أحمد عبد الموجود، والشيخ علي معوض وغيرهما – ط١، بيروت : دار الكتب العلمية – ١٤١٣هـ / ١٩٩٨م.

١٦. تفسير البيضاوي، لناصر الدين أبي الخير البيضاوي – إعداد وتقديم : محمد المرعشلي– ط١– بيروت : دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي – ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

١٧. الجدول في إعراب القرآن وبيانه، لمحمود صافي، الطبعة الثانية – دمشق ، بيروت : دار الرشيد، بيروت : مؤسسة الإيمان – ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

١٨. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل – ط ٢ – بيروت : دار الآفاق الجديدة – ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م

١٩. حروف المعاني ، للزجاجي ، ت: د. علي توفيق الحمد – ط٢– بيروت : مؤسسة الرسالة، إربد : دار الأمل – ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م.

٢٠. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني –ت: محمد علي النجار – ط٢ – مصورة – بيروت : عالم الكتب –١٤٠٣هـ.

٢١. الخليل (معجم مصطلحات النحو العربي) للدكتور/ جورج عبد المسيح، وهاني تابري– تصدير : محمد مهدي علام – ط١–بيروت : مكتبة لبنان – ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٢٢. دراسات لأسلوب القرآن، لمحمد عبد الخالق عضيمة– القاهرة: دار الحديث – دون تاريخ.

٢٣. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد الخراط – ط١– دمشق : دار القلم – ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٢٤. ديوان الأعشى الكبير – شرح وتعليق الدكتور/ محمد حسين – بدون طبعة، وبدون تاريخ .

٢٥. رصف المباني، في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط٢–دمشق: دار القلم –١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢٦. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، لأبي الفضل محمود الألوسي – بيروت : دار الفكر – ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م

٢٧. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد –طبعة جديدة – صيدا، بيروت: المكتبة العصرية–١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٢٨. شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر البغدادي – ت: عبد العزيز رباح، وأحمد دقّاق–ط٢–دمشق، بيروت : دار المأمون للتراث ودار الثقافة العربية – ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٢٩. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد الأشموني الشافعي، القاهرة : دار إحياء الكتب العربية–دون تاريخ.

٣٠. شرح ألفية ابن معط، لابن القواس – ت : د. علي موسى الشوملي – ط١–الرياض– مكتبة الخريجي–١٤٠٥هـ.

٣١. شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم، ت: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد–بيروت : دار الجيل – دون تاريخ.

٣٢. شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون–ط١–القاهرة: هجر – ١٤١٠هـ.

٣٣. شرح الجمل، لابن خروف، ت: د. سلوى عرب –ط١– مكة، جامعة أم القرى–١٤١٩هـ.

٣٤. شرح الدماميني على مغني اللبيب، لمحمد بن أبي بكر الدماميني– تعليق: أحمد عزو عناية –ط١–بيروت : مؤسسة التاريخ العربي–١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٣٥. شرح الكافية، لرضيّ الدين الاستراباذي– تصحيح : يوسف حسن عمر – طبعة جديدة – منشورات جامعة بن غازي – دون تاريخ .

٣٦. شرح الكتاب، للسيرافي–ت: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي –ط١– بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٣٧. شرح المفصّل، لموفق الدين بن علي بن يعيش – ت: أحمد السيد أحمد – مراجعة: إسماعيل بن عبد الغني– القاهرة : المكتبة التوقيفية.

٣٨. الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل الجوهري– تحقيق: الشيخ أحمد بن عبد الغفور عطار– ط٢–بيروت–دار العلم للملايين، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٣٩. صحيح البخاري، للإمام أبي عبد الله بن محمد بن إسماعيل البخاري – طبعة مزيدة مصححة مرقمة–ط٢–الرياض: دار السلام –١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٤٠. عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة جديدة – صيدا : المكتبة العصرية–١٤١٥هـ.

٤١. القاموس المحيط، للإمام اللغوي مجد الدين الفيروزأبادي– القاهرة : دار الحديث–دون تاريخ.

٤٢. الكتاب، لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر ،ت: عبد السلام هارون–ط٥– بيروت : عالم الكتب –١٣٨٥هـ.

٤٣. كتاب العين للخليل بن أحمد الأزدي الفراهيدي، ت: د. مهدي المخزومي –د. إبراهيم السامرائي–ط١–بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات– ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٤٤. الكشاف، لأبي القاسم جار الله الزمخشري–مصور – بيروت : دار المعرفة– دون تاريخ.

٤٥. مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيي ثعلب –ت: عبد السلام هارون– ط٤–القاهرة : دار المعارف–١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٤٦. مجلة الدراسات اللغوية – المجلد الرابع – العدد الثاني– ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٤٧. المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي–ت: د. محمد الشاطر أحمد–ط١– القاهرة:مطبعة المدني–١٤٠٣هـ/١٩٨٢م.

٤٨. المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل – ت: د. محمد كامل بركات – دمشق – دار الفكر–١٩٨٠م.

٤٩. معاني القرآن، للأخفش – ت : د. عبد الأمير الورد–ط١–بيروت : عالم الكتب – ١٤٠٥هـ.

٥٠. معاني القرآن للفراء–ت: محمد علي النجار وآخرين – مصور – بيروت : دار السرور–دون تاريخ .

٥١. معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج – ت: د. عبد الجليل شلبي – ط١–بيروت: عالم الكتب –١٤٠٨هـ.

٥٢. معاني النحو، للدكتور/ فاضل السامرائي–ط٣–عمان: دار الفكر – ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٥٣. معجم الأدوات النحوية وإعرابها في القرآن الكريم، لجلال الدين السيوطي–ت: عبد العزيز السيروان– يوسف بدوي –ط١– دمشق : دار ابن هاني–١٩٨٨م.

٥٤. معجم الشامل في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها، لمحمد سعيد إسبر ، وبلال جنيدي –ط١–بيروت: دار العودة–١٩٨١م.

٥٥. معجم المصطلحات النحوية والصرفية–د.محمد سمير اللبدي –ط١– بيروت: مؤسسة الرسالة، عمان ، دار الفرقان–١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

٥٦. المعجم المفصّل في مصطلحات العربية، للدكتور/إميل يعقوب –ط١– طرابلس : جروّس برّس ناشرون – ٢٠١٢م.

٥٧. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد–دار إحياء التراث العربي –دون تاريخ .

٥٨. المقتضب، لأبي العباس المبرد–ت: الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة– القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية– دون تاريخ .

٥٩. المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان – العراق، منشورات وزارة الثقافة والإعلام–١٩٨٢م.

٦٠. منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد–طبعة جديدة – صيدا– بيروت : المكتبة العصرية–١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٦١. نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي –ت: د. محمد بن إبراهيم البنا–ط٢–الرياض: دار الرياض للنشر والتوزيع–دون تاريخ .

٦٢. النحو الوافي، للأستاذ الدكتور/ عباس حسن، ط٨– القاهرة: دار المعارف– دون تاريخ.

٦٣. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم – القاهرة: عالم الكتب ، والشركة الدولية للطباعة–١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

******

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث	٥٧٧
المقدمة	٥٧٩
التمهيد	٥٨٢
الفصل الأول : التعليل بالحروف	٥٨٥
المبحث الأول التعليل بالحروف الجارة	٥٨٥
أولا : التعليل بـــ (اللام)	٥٨٥
ثانيا : التعليل بـــ (كي) فى بعض أحوالها	٦٠٣
ثالثا : التعليل بـــ (حتى)	٦١٧
رابعا : التعليل بـــ (الكاف)	٦٢٠
التعليل بـــ (الباء ، ومن ، وفي ، على)	٦٢٤
المبحث الثانى : التعليل بالحروف الناسخة	٦٢٧
أولا : التعليل بـــ (لعل)	٦٢٧
ثانيا : التعليل بـــ (كأن)	٦٣١
المبحث الثالث: التعليل بالفاء	٦٣٢
الفصل الثاني : التعليل بغيرها	٦٣٥
المبحث الأول: التعليل بالاسم	٦٣٥
أولا : التعليل بالمفعول لأجله	٦٣٥
ثانيا : التعليل بـــ (إذ)	٦٤٠
المبحث الثانى : التعليل بالجملة	٦٤٥
الخاتمة	٦٤٨
المصادر والمراجع	٦٥١
الفهرس	٦٥٩

* * *

مطبعة الشروق بالراهبين
٠١٠٠٣٦٢٢٥٧٥ - ٠١٢٣٦٨٩٨٣٦